مجلس الأمن والملف النووي الإيراني

قحطان حسين طاهر

المقدمة

إن مجلس الأمن هو الأداة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة وهو الجهاز المسئول عن حفظ السلم والأمن الدوليين , وعليه فأن ميثاق الأمم المتحدة قد أولاه أهمية خاصة وحدّد بشكل مفصل دوره وصلاحياته ووسائله التي يمكن أن يلجأ إليها من أجل تحقيق هدفه الأساسي وهو حفظ السلم والأمن الدوليين .

ومنذ تأسيس الأمم المتحدة عام 1945 واجه مجلس الأمن العديد من الحالات والأحداث التي تشكل مصدرا لتهديد السلم والأمن الدوليين حيث تباينت طريقة تعامل مجلس الأمن مع هذه الحالات واختلفت من حالة إلى أخرى بالرغم من وجود نظام داخلي ونهج عمل خاصة به[1](*) ، فهناك أزمات وحروب نجح مجلس الأمن في احتوائها والحيلولة دون تصاعدها إلى المرحلة التي تعرض الأمن الدولي للخطر ، في حين هناك حالات مشابهة فشل مجلس الأمن في وضع المعالجات الناجعة لها ولم يستطع أن يقلل من آثارها على أمن العالم ، بينما نجد هذا الجهاز مصاب بالشلل شبه التام أحيانا وعجز تماما عن اتخاذ أي إجراء ضد أي عمل تقوم به إحدى الدول ويشكل خطرا يهدد أمن وسلامة المجتمع الدولي .

ونحن هنا لسنا بصدد إجراء إحصائية للأزمات والصراعات والحروب التي تدّخل فيها مجلس الأمن وتعامل معها سواء سلبا أو إيجابا ولا نسعى لتقييم منجزات وأعمال هذا الجهاز بقدر ما نحاول أن نسلط الضوء على قضية شغلت الأمم المتحدة وجهازها التنفيذي ألا وهي مشكلة البرنامج النووي الإيراني هذا البرنامج الذي يبدو انه طموح إيراني مدروس ومخطط له بإتقان من قبل صنّاع القرار في إيران الذين يعتقدون بأن الخيار النووي هو الذي يحمي إيران ونظامها من الضغوط الأمريكية ، إضافة إلى قناعة حكومة طهران بأن من حق إيران تطوير برنامجها النووي في منطقة تشهد فعليا وجود أسلحة نووية على ساحتها والمتمثلة في الترسانة النووية الإسرائيلية الوحيدة في الشرق الأوسط فضلا عن مجاورة إيران لقوى نووية أخرى كالهند وباكستان والصين .

وفي المقابل نجد إن الإدارة الأمريكية بالرغم من تغيرها من جمهورية (بوش) إلى ديمقراطية (أوباما) تعارض بقوة امتلاك إيران للسلاح النووي وتسعى إلى تطويق وإجهاض أية محاولة لها لتطوير أي برنامج نووي سواء كان سلميا أو عسكريا لأنها تدرك إن حدوث ذلك سيعكس آثارا مستقبلية تؤثر بشكل مباشر على الدور الكوني الذي اضطلعت به الولايات المتحدة بعد هيمنتها على الساحة الدولية منذ أواخر القرن الماضي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، إذ إنها ترى في مشهد الشرق الأوسط النووي ليس فقط ما يثير قلقها بل يجعلها تتحسب لأي حادث عارض قد يدفع الأطراف المتقابلة للجوء للخيارات العنيفة والمدمرة مما قد يتسبب في أزمة لا يمكن السيطرة عليها والتقليل من آثارها على أمنها القومي خصوصا وعلى السلم والأمن الدوليين عموما ، لذلك فأن مثل هذه المواقف تتطلب تدخلا جديا لمجلس الأمن على اعتبار انه المسئول عن احتواء الأزمات وعدم تصاعدها لتشكل تهديدا للأمن العالمي .

لقد ارتأينا أن يكون البرنامج النووي الإيراني وطريقة مواجهة مجلس الأمن له موضوعا لبحثنا هذا ، وتأتي أهمية هذا البحث باعتباره يدرس قضية ذات أبعاد وردود أفعال دولية عديدة ، أما إشكالية البحث فتدور حول قدرة مجلس الأمن على اتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء تداعيات قضية البرنامج النووي الإيراني ومنع تصاعدها إلى مرحلة تهدد الأمن الدولي ، وقد اعتمدنا المنهج التحليلي في هذا البحث لتلاؤمه مع طبيعة الموضوع .

ولأجل تسليط الضوء على كيفية نشوء أزمة البرنامج النووي الإيراني وكيفية تطورها وما خلقته من مواقف دولية عديدة أهمها مواقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن وصولا إلى عرض القضية على مجلس الأمن بشكل رسمي ، فأننا سوف نبحث هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وكما يأتي :-

[1](*) للاطلاع على وسائل وآليات تعامل مجلس الأمن مع الأزمات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين انظر : موقع الأمم المتحدة على الانترنت www.un.org .

المبحث الأول: بدايات أزمة البرنامج النووي الإيراني وكيفية تطورها .

المبحث الثاني: مواقف الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من الأزمة .

المبحث الثالث: آلية تعامل مجلس الأمن مع الأزمة والقرارات التي اتخذها .

المبحث الأول: أزمة البرنامج النووي الإيراني .

أصدر وزير الطاقة الذرية الروسية (مينا توم (Mina tom في عام 1995 قرارا بانجاز مفاعل طاقة مائي ذي قدرة تعادل 1000 ميغا واط –كهربائي والذي تمت المباشرة بتصميمه في ثمانينيات القرن الماضي في منطقة(بوشهر) على الساحل الجنوبي الغربي الإيراني ، وقد حاولت الولايات المتحدة إيقاف المشروع معتبرة أن إيران قد تسعى استخراج البلوتونيوم من الوقود المستعمل لتشغيل المفاعل(1) .

وفي أيلول 2002 بدأت إيران العمل في أول مفاعل نووي إيراني وهو مفاعل (بوشهر) , وبعد مايقارب الشهرين أي في تشرين الثاني تزايد الجدل حول البرنامج النووي الإيراني عندما تم نشر صور التقطت بالأقمار الاصطناعية تظهر منشأتي وقود نووي في جنوب طهران ، تبين أن الأولى منهما قرب بلدة (ناتانز) وهي مصنع لتركيز اليورانيوم في حين إن الثانية كانت قرب بلدة (آراك) تعمل لإنتاج الماء الثقيل ، وقد أثار هذا الأمر تخوّف الدول الغربية والولايات المتحدة إذ ساد انطباع لدى تلك الدول بعد اكتشاف هاتين المنشأتين غير المعلن عنهما ، إن إيران تعمل على تكثيف اليورانيوم من جهة ، وتفصل البلوتونيوم من جهة أخرى لكي تنتج مواد انشطارية تستخدم في صنع سلاح نووي سلا ح نووي(2) .

وقد أخذ القلق الدولي يتزايد حول الأنشطة النووية الإيرانية وذلك عندما صرح الرئيس الإيراني السابق(محمد خاتمي) في شباط 2003 وللمرة الأولى عن نية بلاده في تطوير دورة وقود نووي كاملة من خلال معالجة اليورانيوم لاستعماله في المفاعلات الكهربائية النووية ، وكان الهدف من ذلك حسب قول الرئيس الإيراني هو تلبية الحاجة المحلية للوقود من أجل تجنب اللجوء إلى مجهزين أجانب لا يمكن الوثوق بهم ، ومما فاقم الجدل حول البرنامج النووي الإيراني ، هو إن إيران كانت تستعمل بشكل سرّي تقنيات الوقود النووي دون أن تصرّح عن أنشطتها هذه إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلافا لما هو منصوص عليه في اتفاقية الوقاية التي وقعتها إيران في عام 1974 مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فضلا عن مخالفتها أصلا للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) والبروتوكول الإضافي الموقع مع إيران عام 2003، الأمر الذي أثار قلق البعض بأن إيران قد تكون في مرحلة تأسيس وتطوير المنشآت اللازمة لإنتاج مواد انشطارية ضمن إطار برنامج أسلحة نووية وذلك تحت غطاء برنامج مدني للطاقة النووية[2](*) ، غير إن المسئولين الإيرانيين إن الهدف من البرنامج النووي الإيراني هو سلمي لإنتاج الطاقة النووية لأغراض سلمية ، حيث إن ذلك من حق إيران وفقا لأحكام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (3) (**)[3](NPT).

---

[2](*) إن مسألة الانحراف في استعمال الطاقة النووية من الأغراض السلمية إلى الأغراض العسكرية من اخطر المسائل التي تواجه القانون الدولي لما تشكله من تهديد للأمن الدولي خصوصا إن اغلب الدول التي تسعى إلى امتلاك برنامج نووي تدعي بأنه مخصص للأغراض السلمية لكن الواقع عكس ذلك ، فهي تحاول امتلاك السلاح النووي تحت غطاء برنامج نووي سلمي ، وهذه النقطة بالتحديد كانت مثار الجدل حول برنامج إيران النووي ، للمزيد انظر : د. ثقل سعد العجمي ، سلمية الطاقة النووية وقواعد القانون الدولي العام (مع إشارة خاصة للازمة الإيرانية النووية الحالية) ،مجلة الحقوق ، مجلس النشر العلمي ، الكويت ، السنة 29 ، العدد 2 ، حزيران 2005 . ص 193-187

[3](**) تم التوقيع على هذه المعاهدة في 1/7/1968 ، ودخلت حيز التنفيذ في 5/3/1970 ، وانضم إلى هذه الاتفاقية حتى الآن ما يقارب 190 دولة ، للمزيد انظر : موقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الانترنت : www.iaea.or.at

المطلب الأول : الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبرنامج النووي الإيراني .

أعلنت إيران في 9 شباط 2003 للمرة الأولى إنها بدأت باستخراج اليورانيوم وافتتاح منشأة لتحويل الخام إلى وقود وتتعهد بالمضي قدما في برنامج نووي سلمي لغرض توليد الطاقة(4) .
لقد أثار الإعلان عن البرنامج النووي الإيراني مخاوف دولية عديدة وولّد موجة كبيرة من ردود الفعل المعارضة له خصوصا من أوربا والولايات المتحدة اللتان رأتا في هذا البرنامج خطرا يهدد أمن العالم ويضر بمصالحه ، الأمر الذي دفعها إلى توحيد جهودهم نحو ممارسة ضغوط قوية على إيران من أجل إجبارها على التنازل والتراجع عن برنامجها النووي وخلال هذه الفترة دخلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مناقشات ومباحثات مع الحكومة الإيرانية ، إذ قام مدير الوكالة (محمد البرادعي) في 21-22 شباط 2003 بزيارة إلى طهران لإجراء محادثات مع الرئيس (محمد خاتمي) وكبار المسئولين الإيرانيين , وخلال هذه الزيارة اعترفت المؤسسة الإيرانية للطاقة الذرية بأنه يجري بناء مصانع غير معلن عنها سابقا في ناتانز كما أكدت في الوقت نفسه بناء مصنع غير خاضع لاتفاقية الوقاية لإنتاج الماء الثقيل قرب أراك وان بناء هذا المصنع يقترن بمشروع بناء مفاعل ماء ثقيل نووي (5)، وعندما زار (البرادعي) هاتين المنشأتين ولاحظ مرحلة البناء المتقدمة فيهما وجد أدلة دفعته هو وخبراء الوكالة الدولية إلى التشكيك في إن إيران قد أجرت اختبارات نووية مخالفة لما نصت عليه اتفاقية الوقاية التي وقعتها إيران مع الوكالة وان هذه الاختبارات والتجارب قد تمت بدون علم الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

لقد أشرت زيارة (البرادعي) لطهران بداية لمرحلة من المناقشات بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية تهدف إلى توضيح عدد من القضايا التي تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني مثل كشف إيران للمواد النووية التي قامت باستيرادها وتحديد المنشآت التي تم خزن هذه المواد فيها ، وإمكانية قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش هذه المنشآت والتحقق من عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير مصرّح عنها .

أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 26 آب تقريرا عن البرنامج النووي الإيراني يؤكد وجود عدد من المسائل المهمة العاقة التي تتطلب حلا عاجلا ، وقدم التقرير معلومات جديدة عن نشاطات إيران النووية وكشف عن تناقضات في البيانات والمعلومات التي قدمتها إيران للوكالة عن برنامجها النووي .

إن هذه التطورات دفعت مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى اعتماد القرار رقم 2003/69 في 12 أيلول 2003 يعبّر فيه عن القلق الشديد من رفض إيران السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق من جميع المواد النووية ومطابقتها لاتفاقية الوقاية وخلو إيران من أية أنشطة نووية غير مصرّح عنها ، كما نص القرار على ضرورة أن تعالج إيران جميع المشاكل التي أثارتها الوكالة وان تتعاون بشكل كامل معها من خلال اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة قبل نهاية تشرين الاول2003 ، كما فرض القرار على إيران توقيع وتنفيذ بروتوكول إضافي ملحق باتفاقية الوقاية كما سنرى لاحقا ، وهدّد القرار ضمنا بإحالة الملف إلى مجلس الأمن في حال أخفقت إيران في حل المسائل العالقة قبل التاريخ المحدّد .

المطلب الثاني : إيران توقف تخصيب اليورانيوم .

لقد دفعت الضغوط التي مورست ضد إيران من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إعلان إيران بأنها مستعدة لقبول المزيد من عمليات التفتيش النووية الشاملة بشرط الحصول على ضمانات بأنه يسمح لها بتطوير تقنيات تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية ، كما طلب المسئولون الإيرانيون من مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقاومة الضغوط الأمريكية الهادفة إلى إحالة الملف إلى مجلس الأمن(6) ، وقد جرت مفاوضات مكثفة في طهران بين وزراء خارجية كل من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة من جهة ووزير الخارجية الإيرانية من جهة أخرى نتج عنها إعلان مشترك في 21 تشرين الأول 2003 حيث تضمّن هذا الإعلان بأن إيران ستوقع بروتوكولا إضافيا ملحقا باتفاقية الوقاية ، كما أعلنت إيران بأنها ستوقف عمليات تخصيب اليورانيوم ،و لكن الإعلان أو أي تصريح لاحق لم يحدد فترة سريان مفعول القرار أو نطاق تنفيذه ، كما أقرت الحكومات الأوربية

الثلاث في هذا الإعلان حق إيران في الاستمرار في الاستعمال السلمي للطاقة النووية وفقا لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، لكن لم يكن واضحا فيما إذا كانت الدول الأوربية ستدعم مشاريع الطاقة النووية المدنية في إيران أم لا ، ولقد أدى توقيع هذا الإعلان المشترك إلى تهدئة الأزمة لفترة من الوقت لتتصاعد المشكلة من جديد عندما استلم مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 10 تشرين الأول 2003 تقريرا من مدير الوكالة (محمد البرادعي) ذكر فيه إن إيران أخفقت عدة مرات في تنفيذ وعودها فيما بالإعلان عن المواد النووية واستعمالها وعن المنشآت التي تعالج هذه المواد ، كما ذكر التقرير بان الوكالة ستحتاج إلى بعض الوقت للتأكد من سلمية برنامج إيران النووي(7) .

واستمر الجدل والقلق حول تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ففي 26 تشرين الثاني 2003 اعتمد مجلس محافظي الوكالة قرارا يأسف فيه بشدة لفشل إيران وانتهاكاتها السابقة لالتزاماتها بالتقيّد بأحكام اتفاقية الضمانات ويحث إيران على الالتزام الكامل بواجباتها المنصوص عليها في (اتفاقية الوقاية) ، وطالب القرار جميع الدول بالتعاون الكامل والسريع لحل المسائل العالقة بشان البرنامج النووي الإيراني(8) .

وفي 16 كانون الأول 2003 وقّعت إيران بروتوكول ضمانات إضافي لاتفاقية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية يسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء عمليات تفتيش على الصناعة النووية الإيرانية بعد وقت قصير من الإبلاغ عنها .

وفي 1 حزيران 2004 أرسل مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (محمد البرادعي) تقريرا إلى مجلس محافظي الوكالة انتقد فيه تعاون إيران مع الوكالة بوصفه دون المستوى المطلوب ، وفي 18 حزيران اتخذ المجلس قرارا يستهجن تخلف إيران لعدم تعاونها بشكل كامل مع الوكالة ، وحث القرار إيران على اتخاذ خطوات إضافية لتبديد الغموض الذي يحيط ببرنامجها النووي ، وفي 18 أيلول كرّر مجلس محافظي الوكالة دعوته لإيران لتعليق جميع أنشطة تخصيب اليورانيوم فورا ، وقد رفضت إيران هذه الدعوة على الفور مؤكدة انه لا يمكن لأي هيئة دولية أن تجبر إيران على القيام بذلك ، وحث مجلس محافظي الوكالة إيران على مساعدة الوكالة لفهم طبيعة برنامج تخصيب اليورانيوم قبل الاجتماع المقرر عقده في نهاية تشرين الثاني 2004 ، وفي 15 تشرين الثاني 2004 قدم (محمد البرادعي) تقريرا إلى مجلس محافظي الوكالة ، وضح فيه إن إيران اتبعت قبل تشرين الأول 2003 سياسة كتمان حول برنامجها النووي ولم تطلع الوكالة على عمليات تخصيب اليورانيوم ، ولكن التقرير اعترف بأن إيران تعاونت بشكل جيد منذ تشرين الأول 2003 وأدى هذا التعاون إلى تمكن الوكالة من إثبات عدم تحوّل برنامج إيران النووي إلى أنشطة محظورة (9).

وفي 15تشرين الثاني 2004 توصلت الدول الأوربية الثلاث فرنسا وألمانيا وبريطانيا إلى اتفاق مع إيران بالاستمرار في تعليق جميع برامج تخصيب اليورانيوم وذلك تحت تحقيق ومراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وكان الهدف من الاتفاق هو للتحقق من أن برنامج إيران النووي مكرّس لأغراض سلمية ، وتم تنفيذ هذا الاتفاق فعلا حيث أكد (محمد البرادعي) في 29 تشرين الثاني أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكملت تحققها من تعليق إيران لأنشطتها النووية وبإشراف ومراقبة الوكالة(10) .

وتوالت قرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن البرنامج النووي الإيراني حيث اصدر المجلس في 29تشرين الثاني 2004 القرار GOV/96/2004 يعلن فيه إن الوكالة تمكنت من إنهاء التحقق من تعليق إيران تخصيب اليورانيوم ، ومع إن مجلس المحافظين أقّرّ بانتهاكات إيران لمعاهدة حظر الانتشار النووي ، لكنه لم يعلن إن إيران غير مذعنة لالتزاماتها بمقتضى معاهدة حظر الانتشار النووي ، وبالتالي لم يقم مجلس محافظي الوكالة بإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (11) مثلما طالبت الحكومة الأمريكية بذلك ، لكن الرغبة الأمريكية جوبهت برفض عدد كبير من دول الاتحاد الأوربي التي رأت بأن إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ستكون سابقة لأوانها وقد تدفع إيران إلى الامتناع كليا عن التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وعلى هذا الأساس عرضت الدول الأوربية الثلاث والولايات المتحدة حوافز إلى إيران كي تتخلى عن برنامجها النووي ، إذ أعلنت الولايات المتحدة في 11 آذار 2005 انه إذا وافقت إيران على التخلّي عن برنامجها

النووي نهائيا ستسحب الولايات المتحدة اعتراضاتها على طلب إيران الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية WTO، وكذلك ستعيد النظر في إمكانية بيع قطع غيار للطائرات الإيرانية المدنية ، وقد رفضت إيران هذا العرض على الفور بوصفه غير كاف ، في مقابل ذلك وافقت الدول الأوربية الثلاث على دعم جهود الولايات المتحدة الهادفة إلى إحالة القضية إلى مجلس الأمن في حالة استئناف إيران لعمليات تخصيب اليورانيوم(12) .

وقد استمرت المفاوضات بين إيران والدول الأوربية الثلاث (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) من أجل التوصل إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف لكن دون جدوى ، مما دفع إيران إلى الإعلان في رسالة موجهة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ 8 آب 2005 بأنها ستنزع الأختام التي وضعتها الوكالة الدولية في مصنع أصفهان في تشرين الثاني 2004 وتستأنف تخصيب اليورانيوم ، وإنها ستزيل كل الأختام بأشراف ورقابة الوكالة ، وعلى أثر ذلك اعتمدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 11 آب القرارGOV/2005/64 تدعو فيه إيران إلى وقف جميع الأنشطة المرتبطة بالتخصيب(13) ، وفي اجتماع عقد في (فيينا) بتاريخ 24 أيلول 2005 اعتمد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية القرار GOV/2005/77 والذي نص على إن انتهاكات إيران تشكّل عدم امتثال ويدعوها إلى العودة إلى عملية التفاوض ، وهدّد القرار بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لكنه لم يحدّد موعدا لذلك ،وقد ردت إيران على القرار بغضب ووصفته بأنه غير قانوني وغير منطقي ، وحذرت من احتمال استئناف تخصيب اليورانيوم كرد على هذا القرار(14) .

وبتاريخ 3 كانون الثاني 2006 أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية إنها قررت استئناف برنامجها النووي ابتداءا من 9 كانون الثاني 2006 والذي أوقفته بناءا على اتفاق مع الوكالة ، وبدا إن هذا الإعلان يمهد لصِدام وشيك بين إيران من جهة والولايات المتحدة والدول الأوربية الثلاث من جهة أخرى(15) ، وقد قامت إيران بالفعل في 10 كانون الثاني برفع أختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن منشأة ناتانز واستأنفت برنامجها النووي وأنهت بذلك التعليق الطوعي لبرنامجها النووي الذي دام سنتين مما دفع مجلس حكام الوكالة بتاريخ 4 شباط إلى اتخاذ القرار GOV /2006/14 بتأييد 27 صوتا مقابل 3 أصوات معارضة هي (كوبا ،سوريا ، فنزويلا) وامتناع 5 أعضاء عن التصويت هي (الجزائر ، روسيا البيضاء ، اندونيسيا ، ليبيا ، جنوب إفريقيا) ويطلب هذا القرار من المدير العام للوكالة إرسال ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن ، وقد جاء الرد الإيراني على هذا القرار قويا وسريعا إذ أعلن الرئيس الإيراني (أحمدي نجاد) في 5 شباط بأنه أمر بوقف التعاون الطوعي مع الوكالة ووقف عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة للمواقع النووية الإيرانية ، وفي 6 شباط 2006 أمرت إيران الوكالة الدولية بإزالة كاميرات المراقبة والأختام من المواقع النووية بحلول 17 شباط 2006(16) .

أن إعلان إيران استئناف نشاطات الأبحاث النووية الحساسة التي علقتها لمدة عامين، أثار ردود فعل غاضبة من واشنطن والاتحاد الأوروبي وروسيا وسط ترجيح إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي في القريب العاجل .

وقد عقد وزراء خارجية دول الترويكا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) التي لم تؤد مفاوضاتها مع إيران حول البرنامج النووي إلى نتيجة فيما يتعلق بالتوصل إلى حل لأزمة الملف النووي الإيراني، محادثات طارئة في العاصمة الألمانية برلين ، دعوا فيها مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاتخاذ قرار بشان إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي في أسرع وقت ممكن .

المطلب الثالث :الملف النووي الإيراني على طاولة نقاش مجلس الأمن .

أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية (شون ماكورماك) إن إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي بات "مرجحا أكثر من أي وقت مضى". وصرح (ماكورماك) للصحافيين: "إن المجتمع الدولي سيصل في وقت قريب جدا إلى مرحلة اتخاذ قرار حول الخطوات الدبلوماسية التالية التي يجب اتخاذها حيال إيران". وأوضح "لقد أصبح مرجحا أكثر من أي وقت مضى إننا نسير باتجاه مجلس الأمن الدولي في هذه المسالة". وفي إطار محاولة ترهيب طهران صرح مسئولون أميركيون أنهم يجرون مشاورات مكثفة مع الدول الحليفة للحد من تطلعات إيران النووية مقابل حصولها على حوافز اقتصادية وغيرها ، كما أعلنت (كريستينا

غالاش)، المتحدثة باسم الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي (خافيير سولانا) ، أن الاتحاد الأوروبي يريد توجيه "رسالة واضحة" لإيران اثر استئنافها الأبحاث المرتبطة بأنشطة تخصيب اليورانيوم ، كما أضافت قائلة: "خافيير سولانا قلق للغاية من خطورة الوضع" ، وأوضحت أن (سولانا) سيقوم بزيارة برلين للمشاركة في اجتماع وزراء خارجية الترويكا الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) من اجل "تنسيق رد أوروبي واضح لإيران وتعزيز سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية "، وأضافت المتحدثة "إن رسالة أوروبا الواضحة هي : لا نريد المزيد من الانتشار النووي في المنطقة ونحن قلقون للغاية" ، ومن جهته قال رئيس الوزراء البريطاني (توني بلير) في كلمته أمام مجلس العموم في لندن انه يستهدف تحقيق اتفاق دولي على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي ، وتابع بلير إن قرار إيران استئناف الأبحاث النووية الحساسة هو قرار في غاية الخطورة ، كما شدد على أن "قرار إيران في غاية الخطورة في الواقع ولا اعتقد انه يوجد منطق في أن يخفي احد استياءه الشديد من قرار إيران .

وفي المقابل أكدت إيران على لسان رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام (هاشمي رفسنجاني) أنها لن تتراجع عن برنامجها النووي رغم الضغوط الدولية المتزايدة عليها بهدف إقناعها بوقفه، وخلال قيامه بإمامة صلاة عيد الأضحى أعلن الرئيس الإيراني الأسبق (هاشمي رفسنجاني) في خطبة العيد أن إيران لن ترتدع بالتهديدات التي تصدرها دول كبرى كي تتخلى عن برنامجها النووي، وقال (رفسنجاني) في الخطبة: "تبني إجراءات صارمة مثل فرض عقوبات لا يمكن أن يؤتي بالنتائج المنشودة ، إيران ستصمم على حقها في امتلاك التكنولوجيا النووية مضيفا "سيندم الغرب إذا خلقوا مشاكل لنا وسنخرج منها بنجاح بإذن الله" (17) .

وقد قرّر مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد اجتماع له في 8آذار 2006 إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن ، وبعد المناقشات بين أعضاءه اصدر مجلس الأمن في 29 آذار بيانا رئاسيا يدعو فيه إيران إلى العودة إلى التعليق الشامل لجميع برامج تخصيب اليورانيوم ، ويطلب القرار من مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية رفع تقرير في غضون ثلاثين يوما بشأن الاستجابة الإيرانية لمطالب الوكالة الدولية ، لكن إيران استمرت في برنامجها النووي وأعلن رئيسها (أحمدي نجاد) في 11 نيسان 2006 إن إيران نجحت في تخصيب اليورانيوم إلى المستوى المطلوب لصنع الوقود النووي .

وكمحاولة لإعطاء فرصة للحل عن طريق المفاوضات أعلنت كل من الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا وبريطانيا والولايات المتحدة عن مجموعة من الحوافز تشمل تقديم المساعدة لإيران في إنتاج الطاقة النووية عن طريق مشروع مشترك متعدد الأطراف وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وجاء العرض لإقناع إيران بتعليق تخصيب اليورانيوم إلى اجل غير محدّد ، وكان هذا العرض متزامنا مع تقرير قدمه (محمد البرادعي) إلى مجلس الحكام يظهر إن إيران سرّعت نشاطات تخصيب اليورانيوم متجاهلة البيان الرئاسي غير الملزم لمجلس الأمن الصادر في آذار 2006 ، ولكن الرد الإيراني على عرض الدول الخمسة لم يكن واضحا مما دفع هذه الدول إلى إصدار بيان تعلن فيه إن إيران لم تتخذ الخطوات الضرورية لبدء المفاوضات وتحديدا خطوة تعليق جميع النشاطات المرتبطة بالتخصيب لذلك عادت هذه الدول إلى مجلس الأمن لتطلب إصدار قرار يجعل تعليق برنامج إيران النووي إلزاميا(18) .

وعندما وصل مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مفاعل (ناتانز) ومجموعة مواقع الأبحاث النووية التي تم الإعلان عنها، عثروا على العديد من آثار البرامج النووية السرية، لكنها ضعيفة جدا، كما عثروا أيضا في ضواحي إيران على آثار نشاطات طرد مركزي لكن على مستوى ضعيف ، ولم تبلغ الحكومة الإيرانية الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأي معلومة عن نشاطاتها النووية، فارتكبت بذلك خطأ،جرتها الولايات المتحدة الأميركية بموجبه إلى مجلس الأمن، بعد أن عجزت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن السيطرة على عمليات البرنامج النووي الإيراني ، أثر ذلك دعت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا ، إيران للكف عن تطوير تكنولوجيا الطرد المركزي وإعادة معالجة اليورانيوم ، وبالمقابل عدم تحريك مجلس الأمن ضدها والاعتراف لها بأحقية الاستعمال السلمي للتكنولوجيا النووية والإعلان عن تعاون تكنولوجي في العديد من المجالات بالإضافة إلى ضمانات أمنية .

اهتمت إيران بالمبادرة غير أنها رفضت جذريا العدول عن التخصيب، مما دفع الدول الثلاث إلى التباحث مع إيران بهدف توضيح الرؤى لطهران في أكتوبر من عام 2003 ، ونجح الثلاثة في إقناع إيران بتوقيف نشاطات الطرد المركزي والسماح بالقيام بعمليات تفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي المقابل تكملة التفاوض مع الدول الأوروبية الثلاث في ما يتعلق بالتعاون والضمانات الأمنية وهو الأمر الذي دفع الأوروبيين إلى التخلي ـ ولو بصفة مؤقتة ـ عن فكرة مثول إيران أمام مجلس الأمن الدولي ، لكن هذه المفاوضات انتهت إلى الفشل بعد سنتين من العمل ، استأنف الإيرانيون بعدها نشاطات التخصيب، فلجأ الأوروبيون إلى إقناع أعضاء مجلس الأمن بضرورة إخطار مجلس الأمن بما يحصل في إيران .

ويظهر أن أهم أسباب فشل المفاوضات بين الطرفين هو أن الأوروبيين لم يغيروا أبدا هدفهم الأولي الذي تمحور دوما حول دفع إيران إلى توقيف نشاطات التخصيب نهائيا ، غير أن المتحدث باسم الإيرانيين وبعد لقائه بالوزراء الثلاثة أعلن أمام الصحافيين بان توقيف التخصيب لن يستمر إلا خلال فترة المفاوضات والتي استمرت سنتين ، وأما السبب الثاني، فهو أن الأوروبيين لم ينجحوا أبدا عندما كانوا بمفردهم في تخفيف العقوبات الاقتصادية التي فرضتها واشنطن على إيران، وكان بإمكان هذا الإجراء أن يدعم عرض التعاون في أهم مجالات التكنولوجيا وعلى الخصوص في مجال الصناعة النووية والطيران والبترول.. الخ.

وتجب الإشارة إلى أن الحكومة الإيرانية ارتكبت الكثير من الأخطاء وذلك حتى قبل انتخاب الرئيس (احمدي نجاد) ، عندما رفضت الاستجابة لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وأخذت تناور مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتعاون مرة وعدم التعاون مرة أخرى من أجل كسب الوقت وتجنب الضغوط الدولية عليها وعدم إحالة المشكلة إلى مجلس الأمن ، ولا يتصور أي خبير نووي اليوم ، بان إيران وبكل إمكاناتها قادرة على تصنيع أول قنبلة نووية قبل أربع أو خمس سنوات على الأقل ، وذلك لأن عملية إنتاج هذه القنبلة معقدة وان إيران بحاجة إلى الوقت ومساعدة تقنية خارجية من أجل الوصول إلى هدفها ، وعليه يجب التفاوض مع إيران والتفاوض حتى تنتهي كل الطرق الكفيلة بالتوصل إلى اتفاق ، خصوصا أننا بعيدون عن المرحلة التي يقترب فيها الإيرانيون من صناعة القنبلة النووية وهذا من اجل استقرار المنطقة والعالم ككل .

واستمرت أزمة البرنامج النووي الإيراني في أحداثها وتطوراتها حيث تم التوصل في نهاية تشرين الأول 2009 إلى اتفاق بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد محادثات جرت في (فيينا) بين إيران و كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوربي ، وينص هذا الاتفاق على إمكانية تخصيب اليورانيوم اللازم لتشغيل المفاعلات النووية الإيرانية في خارج إيران أو أن تقوم إيران بشراء الوقود النووي من دولة أخرى . لكن الاتفاق لم يحدد آلية تنفيذه مثل كمية اليورانيوم الذي تريد إيران أن تخصبه خارج أراضيها ، ومن هي الدولة التي ستقوم بتخصيب اليورانيوم ثم ترسله لإيران ؟ وهل ستسمح إيران بأن تكون هذه العملية خاضعة تماما للمراقبة المستمرة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؟ لذلك نعتقد بأن هذا الاتفاق سيواجه مشاكل فنية تحول دون تطبيقه[4](*) .

المبحث الثاني : مواقف الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من الأزمة .

لقد أثار البرنامج النووي الإيراني ردود فعل ومواقف إقليمية ودولية عديدة ، وتراوحت هذه المواقف بين مؤيدة أو متحفظة وأخرى رافضة أو معارضة ، واختلاف هذه المواقف يعود إلى تباين نظرة الدول إلى البرنامج ، فالدول المؤيدة ترى إن من حق إيران تطوير برنامجها النووي السلمي حالها حال الدول الأخرى بما يضمن مصالحها وأمنها ، بينما الدول المعارضة تعتقد إن إيران تسعى لامتلاك السلاح النووي وبالتالي لا يمكن السماح لها بتهديد الأمن الدولي ، وهذا الموقف تتبناه الولايات المتحدة وحلفائها ، وبما إن هذا البحث يدرس كيفية تعامل مجلس الأمن مع الملف النووي الإيراني ، لذلك سوف نركز على مواقف الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من هذا البرنامج .

[4](*) للمزيد عن هذا الاتفاق والمباحثات التي أدت إلى التوصل إليه والمقترحات التي قدمت حول آلية تنفيذه انظر : موقع قناة الجزيرة الفضائية على الانترنت www.aljaszeera.net:

1. **موقف الولايات المتحدة :**

إن وتيرة التأزم الحاصل بين إيران والولايات المتحدة في صعود ، وتحديداً في ما يتعلق بالملف النووي الإيراني ، فالولايات المتحدة ترى في المسعى الإيراني لامتلاك التقنيات النووية سلوكاً خطراً ، يعرض الأمن والاستقرار في المنطقة لأخطار شتى ، كما إن مثل هذا الامتلاك والتعامل به يعطي لأحد الأطراف الإقليمية ميزة قد تعيق الدور الأمريكي المرسوم للمنطقة ، من خلال مساحة التأثير والنفوذ على المستويين الإقليمي والدولي .

وقد كانت (كوندوليزا رايس) وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة أكثر صراحة في مجمل الأفكار الأمريكية الخاصة بهذا الأمر، فيما جددت أثناء جولتها الأوروبية الأخيرة في شهر شباط 2005 تحذيراتها إلى إيران وطالبتها بالتعامل مع العرض الأوروبي بايجابية رغم انتقادها لهذا الموقف الذي وجدته رخواً وغير حازم بما فيه الكفاية في إفهام إيران بخطورة ما تقوم به ودون ذلك ، فإن فرض عقوبات دولية سيكون أحد الخيارات التي تتبناها الولايات المتحدة .

إن انحياز بريطانيا وألمانيا وفرنسا لوجهة النظر الأمريكية قد مكّن واشنطن وفقا لأساليب الضغط والابتزاز من نقل الملف النووي الإيراني من عهدة الوكالة الدولية للطاقة النووية إلى أروقة مجلس الأمن ، وعندها حقق الأمريكان هدفهم في إصدار وتنفيذ ما يريدونه من عقوبات اقتصادية أو سياسية بل وحتى عسكرية إذا استلزم الأمر ذلك ، من خلال غطاء الشرعية الدولية الذي طالما استعمله الأمريكان كمبرر ومسوغ لكل نواياهم العدوانية كما في نموذج العراق الذي انتهى باحتلاله ، وهذا ما ألمح إليه نائب الرئيس الأمريكي السابق (ديك تشيني) في أكثر من تصريح والتي أكد فيها انه إذا لم تتخل إيران عن خيارها النووي فإنها ستواجه أعمالاً قاسية . (19)

إن الأميركيين يدركون أن البرنامج النووي الإيراني لا يشكل خطرا عسكريا على الولايات المتحدة ، وإنما يقرؤونه برؤية إستراتيجية أوسع وأبعد مدى من المخاطر العسكرية المباشرة ، فيرون أنه سيغير المعادلة الإستراتيجية السائدة اليوم في الخليج والشرق الأوسط تغييرا عميقا ، ويسحب البساط من تحت العملاق الأميركي المخيم بظلاله على المنطقة منذ سبعة عقود . ويخشى الأميركيون من بعض آثار القوة النووية الإيرانية تحديدا ، ومن هذه الآثار[5](*):

أولا: ستصبح إيران منافسا لهم في النفوذ في منطقة الخليج والشرق الأوسط التي طالما انفردوا بها ، وستفرض عليهم أن يحسبوا لها حسابا جديا في كل سلوكهم السياسي في المنطقة بسبب الاختلاف الأيديولوجي العميق بينهما.

ثانيا: سيتولد إحساس لدى بعض الدول المسلمة في الخليج والشرق الأوسط أنها أصبحت في غنى عن مظلة واشنطن العسكرية التي ظلت تحتمي بها طيلة العقود السبعة الماضية ، وربما يحدث نفس الشيء مع بعض دول آسيا الصغرى المسلمة التي انخرطت في الحلف الأميركي مؤخرا وبالتالي تتبلور إمكانية نجاح إيران في تشكيل مظلة نووية للعالم الإسلامي .

ثالثا: تستطيع إيران إذا تحولت إلى قوة نووية أن تدخل في حلف مع دول مسلمة في المنطقة منها باكستان وتركيا والعراق والسعودية ، فيما يشبه النواة الصلبة لقوة إقليمية مسلمة لها وزنها العسكري والاقتصادي والسياسي، خصوصا إذا حدثت تغييرات في أنظمة الحكم في بعض تلك الدول .

رابعا: تستطيع إيران النووية أن توثق علاقاتها مع الصين وروسيا - لأن هاتين الدولتين تعتمدان المعيار الاقتصادي في تعاملهما مع إيران - فيما يشبه حلفا دوليا جديدا في آسيا ، يجعل الهيمنة الأميركية على آسيا تتقلص وتتراجع .

---

[5](*) إن الهدف المركزي الذي وضعته الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 هو ضمان بناء أمريكا قوة عظمى وحيدة في العالم ، وان ديمومة هذا الحال تتم من خلال التصدي أو إجهاض أي محاولة اقتحام عبر ظهور مراكز قوة عظمى أخرى أينما كان في العالم . للمزيد انظر : د. ناظم عبد الواحد الجاسور ،تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية على قضايا الأمة العربية ، حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2007 ،ص 99-130

ونعتقد أن هدف السياسة الأمريكية إزاء الأنشطة النووية الإيرانية اليوم هو إيجاد جبهة مشتركة في المجتمع العالمي وتوافق الصين وروسيا والاتحاد الأوربي معها ، وتسعى الولايات المتحدة لتحقيق هذا الهدف مع أخذها في الاعتبار تجربة العراق فهي من ناحية تبرئ نفسها من تهمة التوجه الأحادي الجانب ، وتعمل من ناحية أخرى مع التعاطي مع الحكومات التي تعارض واشنطن وتصل لاتفاق عالمي لكن الولايات المتحدة من أجل الأزمة النووية الإيرانية ليس أمامها طريق سوى الحوار .

ولكن ما الطريقة التي سوف تتعامل بها الإدارة الأمريكية مع البرنامج النووي الإيراني ؟ في الحقيقة وحسب آراء المحللين السياسيين ، هناك أربعة خيارات مطروحة للتعامل الأمريكي مع الملف النووي الإيراني وهي :

1. معارضة برنامج إيران النووي دبلوماسيا والسماح لها بعمليات تخصيب محدودة لليورانيوم مع وضع قيود تضمن عدم وصول إيران إلى امتلاك تقنية تصنيع السلاح النووي .
2. فرض عقوبات وعرض حوافز اقتصادية ايجابية لإقناع إيران بعدم إنتاج الوقود النووي لفترة طويلة من الزمن .
3. مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية عسكريا من قبل الولايات المتحدة أو حليفتها إسرائيل في حال أخفقت باستصدار قرار من مجلس الأمن يخولها القيام بهذا الهجوم.
4. العمل على تغيير نظام الحكم في إيران عن طريق دعم قوى إيرانية معارضة في الداخل .

ومع الأخذ بنظر الاعتبار جدوى نتائج كل من هذه الخيارات ، فأن الإدارة الأمريكية مازالت ملتزمة بالدبلوماسية كمنهج لحل أزمة الملف النووي الإيراني على الرغم من صدور تصريحات لبعض المسئولين الأمريكيين تؤكد إن كل الخيارات مطروحة للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني بما فيها الخيار العسكري ، لأنه لا وجود لمؤشر حقيقي لحد الآن يدل على إن الولايات المتحدة عازمة فعلا على اللجوء للخيار العسكري لإنهاء الأزمة سواء في حكومة (بوش الابن) أو حكومة (أوباما) الجديدة ، ويبدو إن الموقف الأمريكي يتأثر نوعا ما بمواقف الدول الأخرى مثل (روسيا ، الصين ، فرنسا ، بريطانيا ، ألمانيا) .

2. **موقف روسيا الاتحادية :**

يمكن القول أن الدور الروسي في هذه الأزمة يعتبر الدور المحوري الأبرز على الإطلاق، بحكم متانة علاقات روسيا مع جميع الأطراف، لاسيما مع إيران ، فضلاً عن الحيوية التي اتسم بها هذا الدور من حيث اقتراح مبادرات معينة لتسوية الأزمة ، فضلاً عن اقتراح حلول وسط بشأن نصوص القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن هذه الأزمة .

ولا ينفي ما سبق أن الدور الروسي كان مع ذلك منطلقاً بالأساس من الرغبة في الحفاظ على مصالح روسيا السياسية والاقتصادية والإستراتيجية ، بما يعني أن الموقف الروسي كان ينطلق من أن الأزمة تهدد مصالح سياسية واقتصادية حيوية لروسيا، مما دفعها للقيام بخطوات متعددة للحفاظ على مصالحها في سياق تطور تلك الأزمة .

هناك ثلاثة محدّدات أساسية[6](*) حكمت الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية ، في كافة مراحل تطورها ، سواء في مرحلة البحث عن حلول تفاوضية أو في مرحلة فرض عقوبات على إيران ، ويتمثل المحدّد الرئيسي الأول للموقف الروسي في علاقات التعاون النووي والاقتصادي الوثيقة مع إيران ، حيث تعتبر روسيا واحدة من أقوى الشركاء التجاريين لإيران ، إذ يتعاون الجانبان في العديد من المجالات ، بحيث تتراوح العلاقات

[6](*) هناك عوامل عديدة حكمت الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني منها العامل الاقتصادي والعامل السياسي والعامل الإستراتيجي ، وطالما إن كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة فقد تعاملت روسيا مع هذا البرنامج بطريقة تخدم مصالحها . للمزيد انظر: د. احمد إبراهيم محمود ، الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 145 ، كانون الثاني 2007 .

بين الجانبين ما بين التعاون في مجال إنشاء المفاعلات النووية ومشاركة روسيا في برامج التحديث العسكري لمختلف صنوف القوات المسلحة الإيرانية وعلاقات التبادل التجاري على نطاق واسع ما بين الجانبين في مختلف مجال الصناعات الثقيلة والمنسوجات.. وغيرها .

أما المحدّد الثاني ، فهو يتمثل في أن روسيا تظل حريصة ـ برغم مصالحها الوثيقة مع إيران ـ على عدم امتلاك إيران للسلاح النووي حتى لا يتسبب ذلك في الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام ، أو الإخلال بالاستقرار الاستراتيجي القائم على تخوم روسيا الجنوبية من ناحية أخرى ، لاسيما وأن امتلاك إيران للسلاح النووي ربما يؤدي لتغيير موازين القوى والمعادلات الإستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى التي تدخل ضمن الإطار الجيوستراتيجي لروسيا ، بما قد يلحق الضرر بنفوذ روسيا القوي في تلك المنطقة .

والمحدّد الثالث يتمثل في وجود أزمة ثقة تحكم موقف روسيا إزاء التعامل الأمريكي والغربي مع قضايا الانتشار النووي ، وهي أزمة تعود إلى بدايات الأزمة النووية لكوريا الشمالية في منتصف التسعينيات ، حيث كانت روسيا تتعاون بصورة وثيقة مع كوريا الشمالية في المجال النووي ، إلا أنها تخلت عن تنفيذ صفقة ضخمة لبناء مفاعل نووي لكوريا الشمالية ، بعدما أثارت الولايات المتحدة شكوكاً بشأن أهداف كوريا الشمالية ، إلا أن روسيا فوجئت بأن الولايات المتحدة واليابان اتفقتا مع كوريا الشمالية على تزويدها بمفاعلين متطورين في مقابل تخليها عن مفاعلها الذي يعمل بالماء الثقيل ، وهو ما اعتبرته روسيا نوعاً من الخداع والغش من جانب الولايات المتحدة للفوز بالصفقة النووية مع كوريا الشمالية .

وكان ما سبق واحداً من الأسباب الرئيسية وراء رفض روسيا الشديد لوقف تعاونها النووي مع إيران، حيث تخشى روسيا من أن الولايات المتحدة والدول الغربية تطالبها بالامتناع عن تزويد إيران بالمفاعلات النووية ، بينما تبدي تلك الدول استعدادها لتزويد إيران بتكنولوجيا نووية في سياق إغرائها بوقف برنامج تخصيب اليورانيوم ، الأمر الذي سوف يؤثر بالقطع على مستقبل التعاون النووي بين روسيا وإيران .

وعندما اتجهت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي إلى إعداد مشروع قرار لفرض عقوبات دولية على إيران ، لامتناعها عن إيقاف أنشطة تخصيب اليورانيوم المثيرة للشكوك ، والتي كان قد تم استصدار قرارات بشأنها من مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن ، واجه مشروع القرار المقدم من دول الاتحاد الأوروبي معارضة شديدة من جانب روسيا، لاسيما فيما يتعلق بنقطتين رئيسيتين :-

الأولى ، تتمثل في رفض روسيا للمفهوم الذي يستند إليه مشروع القرار ذاته، حيث تصر روسيا على أن الهدف الرئيسي للقرار ليس معاقبة إيران، وإنما تشجيعها وتحفيزها على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إيقاف الأنشطة النووية المثيرة للشكوك .
الثانية ، تتمثل في رفض روسيا لما كان يتضمنه المشروع من فرض حظر شامل على البرنامج النووي الإيراني بالكامل ، وإصرار روسيا على أن يقتصر الحظر على الأنشطة النووية الإيرانية المثيرة للشكوك ، لاسيما تلك المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإنشاء مفاعل الماء الثقيل ، وكان الموقف الروسي هنا منطلقاً بالأساس من أن تؤثر هذه النوعية من العقوبات على تعاونها النووي مع إيران في مجال إنشاء مفاعل بوشهر، وهو تعاون يسير في مسار بعيد تماماً عن الاتهامات الموجهة لإيران من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي(20).

وتجسدت ملامح الموقف الروسي في بيان صدر في 25 آذار 2007 عن الخارجية الروسية ذكر، أن تبني مجلس الأمن الدولي بالإجماع على القرار رقم 1747 يعكس قلق المجتمع الدولي من الملف النووي وإن موسكو تشعر بالأسف لأن إيران لم تنفذ قرار مجلس الأمن الدولي السابق ، ودعت وزارة الخارجية الروسية إيران إلى المشاركة في الجهود الهادفة لإيجاد طرق لتسوية أزمة البرنامج النووي ، وقال وزير الخارجية الروسي (سرغي لافروف) إن القرار الأخير الذي تبناه مجلس الأمن بشأن الملف النووي الإيراني يرمي إلى إقناع طهران بالعودة إلى المفاوضات وليس إلى معاقبتها ، وشدد البيان على أن العرض الروسي الذي تقدمت به موسكو في حزيران الماضي الداعي للتعاون مع إيران في مجال الطاقة النووية السلمية وضمان توريدات الوقود النووي والتعاون في

المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية ، أنه لا يزال قائمًا ، وأضاف أن هذا العرض يعود بالفائدة على عموم المنطقة التي عانت الكثير من عدم الاستقرار ويزيل مخاوف المجتمع الدولي ويلبي مصالح إيران تمامًا ، وجدد البيان الروسي الدعوة بضرورة التزام إيران بوقف نشاطها النووي مقابل الالتزام بوقف العقوبات التي تنص عليها القرارات الدولية رقم 1737 و1747 خلال فترة تفاوضية متفق عليها وقابلة للتمديد بموافقة الطرفين وأكدت موسكو تمسكها في البحث عن حل لقضية البرنامج النووي الإيراني عبر المفاوضات للتوصل مع طهران لاتفاقية شاملة على أساس الاحترام المتبادل واستعادة ثقة المجتمع الدولي بالطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني (21).

ويبدو إن روسيا تسعى من ناحية إلى وقف جماح الغرب في تصعيد المواجهة مع إيران وإحالة ملفها النووي لمجلس الأمن وفرض العقوبات عليها أو حتى استخدام القوة العسكرية ضدها ، ومن ناحية أخرى إعطاء فرصة لمضي إيران في ممارسة الأنشطة النووية التي تقول إنها حصرا للأغراض السلمية ، ودون شك فان موسكو تدرك إن النجاح بمهمتها سيعود عليها بالكثير من الأرباح السياسية والاقتصادية ، فروسيا في هذه الحالة ستبدو كدولة كبرى ذات نفوذ على الساحة الدولية ، وقادرة على تفريغ الأزمات من شحنتها قبل الانفجار، وبذلك ستكون شريكا مطلوبا من الغرب الذي تسعى لنيل اعترافه بها كقوة كبيرة في العالم ، وستظهر روسيا أيضا بمظهر الحليف الذي لن يتخلى عن أصدقاءه في وقت المحنة ، مما سيجعلها مركز جذب للدول التي تبحث لها عن سند وحليف على الساحة العالمية ، وكل هذا لا ينفصل عن البعد الاقتصادي سواء من مشروع تخصيب اليورانيوم الإيراني في أراضيها أو مواصلة بناء محطات الطاقة في إيران والدول الأخرى ، والبحث عن مشاريع أخرى ، إلى جانب إن الدبلوماسية الروسية تتعامل مع إيران على إنها شريك استراتيجي .

إن نجاح الدبلوماسية الروسية في إيصال سفينة الملف النووي الإيراني لشاطئ السلام ، سيكون نصر لا يمكن الاستهانة به للمبادئ التي تروج لها في العلاقات بين الدول ، وتضع الدبلوماسية الروسية الرهان على الإقناع والحوار والتفاهم لتسوية كافة المشاكل التي تشغل بال المجتمع الدولي ، وترى إن العقوبات والقوة طريق يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الدولي والإقليمي ، ودون شك فان القوى التي تراهن على القوة والعقوبات تدرك أهدافها ووسائل تحقيقها وليس من العبث ظهور مصطلحات مثل "إدارة الأزمات" و"التحكم بالفوضى"، وتدرك أيضا إن روسيا تنوي تمرير مصالحها بالطرق السلمية ، لكونها لم تعد قوة اقتصادية مؤثرة أو عسكرية تثير الرعب على غرار ما كان عليه الاتحاد السوفيتي السابق ، لذلك فان نجاح الدبلوماسية الروسية في الملف الإيراني سوف يكون محك لقدرة الدبلوماسية الروسية على حل مشكلة مستعصية وفق أساليبها .

3. موقف جمهورية الصين الاشتراكية الشعبية :

ترتبط الصين بمصالح ضخمة وكبيرة مع إيران ، ولا بدّ أن ينعكس ذلك على الموقف الصيني من الملف النووي الإيراني ، والحقيقة أن الموقف الصيني من الملف النووي الإيراني حرج للغاية ، ذلك لأنّها بحاجة إلى الموازنة بين علاقاتها الحيوية مع الولايات المتّحدة من النواحي السياسية والاقتصادية وبين مصالحها الإستراتيجية مع إيران ، سيما من الناحية النفطية ، فالصين تعي أن الولايات المتّحدة تحاول حاليا إحكام سيطرتها على ما تبقى من أماكن إنتاج النفط الواقعة خارج نفوذها العالمي ، وذلك بهدف الحد من قدرات الدول الأخرى (من بينها الصين) على منافستها ، وذلك لأن الذي يسيطر على النفط يستطيع أن يتحكم باقتصاديات الدول الكبرى ، لقد خسرت الصين في العام 2003 استثماراتها في العراق إثر احتلاله من قبل الولايات المتحدة ، وقبول الصين بأن تقوم الولايات المتّحدة بفرض عقوبات على إيران أو ضربها عسكريا ، يعني أن الصين أصبحت تعاني من مشكلة إستراتيجية تهدّد إمداداتها النفطيّة ومصالحها الاقتصادية . فإيران تشكل ثاني أكبر مصدّر للنفط إلى الصين بعد المملكة العربية السعودية ، وقد وقعت الصين معها قبل عدّة سنوات اتّفاقية ضخمة لاستثمار النفط والغاز الإيراني بمبلغ 70 مليار دولار لمدة 25 سنة .

إن الصين وفقا لتصريحات مسئوليها , تؤيد الحق القانوني لإيران بالبحث والتطوير النووي لأغراض سلمية إذا كان ذلك يتطابق مع اتفاقية عدم الانتشار النووي ولا يخرج عن إطارها ، وهي تؤيد حل النزاع النووي الإيراني عن طريق الحوار والتشاور في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية , وتعارض استخدام القوة أو حتى التهديد باستخدامها ضد إيران ، على أساس أن ذلك لن يحل المشكلة أبدا وسيعقدها ، حيث تصر على موقفها القاضي بحل النزاعات في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية (22).

ويشكّل الموقف الصيني الداعم لإيران في سعيها لامتلاك التكنولوجية النووية للأغراض السلمية تحدياً بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية الأمر الذي يطرح عدة أسئلة منها : ما هي دوافع موقف الصين ؟ ما الذي دفعها إلى الوقوف في وجه الخطة الأميركية لمحاصرة إيران ؟ وأخيراً ما هي دلالات هذا الموقف[7](*) ؟ .

أولاً: على صعيد الدوافع :

هناك نوعان من المصلحة يحكمان الموقف الصيني في الوقوف إلى جانب إيران: اقتصادي وسياسي .

في ما يخص الجانب الاقتصادي الذي يشكل المحور الرئيسي في الصراع الدولي على الموارد والطاقة تبرز بوضوح الأمور التالية:

1 . وجود مصلحة لدى الصين في تعزيز علاقتها الاقتصادية مع إيران خصوصاً في مجال النفط والغاز، حيث تسعى بكين إلى ضمان حاجاتها من الطاقة بعيداً عن تحكم الولايات المتحدة ، خاصة أن الصين يزداد استهلاكها من النفط على نحو كبير نتيجة النمو الصناعي الكبير لديها ، وفي هذا الإطار يقول (مايكل شفارتز) الأستاذ في جامعة نيويورك والمتخصص في شؤون العراق وإيران : " إن الصين كغيرها من زبائن العراق" لم تنجح في استغلال المشاريع النفطية التي وقعتها مع العراق "بسبب عقوبات الأمم المتحدة ، وأن هذه العقود أصبحت لاغية وبالتالي أصبحت إيران الهدف الأساسي للشركات النفطية الصينية ، وقد تم توقيع أول عقد بقيمة سبعين مليار دولار لاستيراد النفط ، بين اتفاقيات اقتصادية وتجارية مثل بناء الصين جزءاً من مترو طهران" .

2. إضافة إلى ذلك توجد مصلحة صينية إيرانية مشتركة في إقامة تحالف في ما بينهم وتعزيزه من أجل وضع حد للتفرد الأميركي بالقرار الدولي وإعادة صياغة النظام الدولي على أساس التعددية القطبية .

ثانياً: على صعيد الدلالات:

إن الدعم الصيني لإيران يدل بشكل واضح على أن العالم قد دخل في مرحلة النظام الدولي المتعدد القطبية ، وعاد إلى مرحلة التنافس بدل السيطرة الأحادية (23).

ويبدو من الواضح أن موقف روسيا والصين ما كان ليتخذ هذا المنحى في الانتقال إلى اتخاذ مواقف معارضة للولايات المتحدة بدلاً من سياسة الدفاع السلبي التي انتهجتاها في السنوات الماضية ، لولا أنهما أدركتا إن عدم التصدي لسياسة الهيمنة الأميركية بات يهدد بالخطر مصالحهما وأمنيهما القومي حيث أدى التغلغل العسكري والأمني والسياسي والاقتصادي الأميركي في جمهوريات آسيا الوسط ، إلى تهديد حقيقي لكل من الأمن القومي الروسي والصيني حيث تقع هذه الدول على حدودهما.

4. **موقف جمهورية فرنسا :**

[7](*) للمزيد عن الاختلاف بين موقف الولايات المتحدة وموقف الصين انظر : د. محمد علي القوزي ، العلاقات الدولية في العالم الحديث والمعاصر ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2002 ، ص313- 319 .

إن فرنسا هي الشريك الاقتصادي الثالث لإيران وبلغت حجم التجارة بين البلدين عام 2003 ملياري يورو ، كما تأخذ الشركات الفرنسية مكانها في الصناعة النفطية الإيرانية ومشاريع الأعمار، ومن خلال إدراك حقيقة معارضة فرنسا للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ورفضها لمخطط اجتياح إيران وتحفظها على شعار "محور الشر" الذي رفعه بوش قبل غزو العراق، ومن خلال إدراك مساهمة فرنسا في احتواء تداعيات اكتشاف البرنامج النووي الإيراني عام 2002 ، يمكن فهم الموقف الفرنسي من خلال النظر إلى جملة من التراكمات والتداخلات التي تحكم السياسة الخارجية الفرنسية وهي :-

أولا : يمكن أن يفسر الموقف الفرنسي الرسمي تجاه إيران بحاجة حكومة فرنسا إلى تطمين الشعب الفرنسي ونيل ثقة الفرنسيين في سياسة فرنسا تجاه الاتحاد الأوربي و دوره في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين وذلك بعد رفض الفرنسيين الدستور الأوربي في أيار 2005 وما ترتب عليه من إضعاف الثقل الفرنسي داخل مؤسسات صنع القرار الأوربي .

ثانيا: لابد من التأكيد على أن ردود الأفعال الفرنسية تجاه إيران لها علاقة بشكل مباشر برؤية باريس لموقع الاتحاد الأوربي على الساحة الدولية وبموقع فرنسا في الاتحاد الأوربي ضمن المنافسة بين أقطابه الكبرى في تحديد وجهته والسيطرة على مقود قيادته وإعادة ترتيب أوراقه.

ثالثا: الموقف الفرنسي له علاقة بسياسة الاتحاد الأوربي في مقابل السياسة الأمريكية وكيف ينظر المجتمع الدولي للاتحاد ، ففرنسا التي عارضت السياسة الأمريكية بشكل واضح خلال العقود الماضية تريد أن يظهر الاتحاد الأوربي أمام الرأي العالمي بمظهر المعارض القوي تجاه كل ما يبدو للغرب بأنه تهديد للأمن والسلام العالميين، حيث كانت هذه نقطة الضعف في الموقف الفرنسي والأوربي في الحرب على العراق ، وربما ترى فرنسا في مأزق الولايات المتحدة الحالي في الشرق الأوسط فرصة لدخول الاتحاد الأوربي في المنطقة الأمر الذي دعاها لتنسيق مواقفها مع القطبين الأوربيين، ألمانيا وبريطانيا، لتضمن ترسيخ قدم الاتحاد الأوربي في الأحداث الدولية وتتجاوز أزمة التفرق والانقسام كما حدث خلال الحرب على العراق .

وبالرغم من صرامة الموقف تجاه إيران، فقد تخلل الخطاب الفرنسي مرونة تدعو للتهدئة وتغليب الدبلوماسية ، الأمر الذي يؤكد أن التشدّد موقف طارئ ومؤقت ، فقد أكدت الحكومة الفرنسية مرات رغبتها في حل أزمة برنامج إيران النووي عبر الوسائل السلمية وأشارت إلى أنه لم يتم بعد استنفاذ كافة السبل الدبلوماسية (24).

في 2 تموز 2005 أعلن مسوؤل فرنسي إن باريس " تلتزم موقفا أكثر تشدداً في الملف النووي الإيراني من الموقف الأميركي " وان لدينا " عددا من الخطوط الحمراء التي لن تقبل بتجاوزها بأي شكل من الأشكال ، منها استئناف إيران لعمليات تخصيب اليورانيوم والسماح بامتلاك القدرات النووية العسكرية " ، وأكد المصدر الفرنسي على مفهوم "الحوار الصارم " مع طهران كما يؤكد على عزم الجانب الأوروبي الحصول على «الضمانات الموضوعية» حول ما تريده إيران من برنامجها النووي ، وفي رأي المصدر، فان الضمانات الموضوعية "لا يمكن أن تكون سوى التزام إيران بوقف نهائي لنشاطات التحويل والتخصيب لليورانيوم وليس أي شيء آخر لان التجربة مع إيران أثبتت إن هذه الأخيرة انتهجت باستمرار سياسة خداع المجموعة الدولية وإخفاء الحقائق عنها" (25).

إن الموقف الفرنسي يميل إلى احتفاظ إيران بالحد الأدنى من التكنولوجيا النووية بالقدر الذي لا يتيح لها امتلاك أسلحة نووية مع وجود رقابة دائمة على المنشآت النووية الإيرانية ، ومن المعلوم أن الشركات الفرنسية تستحوذ على نصيب لا بأس به من العقود والاستثمارات في إيران في مجالات الحقول النفطية ، والطيران المدني ، والمنشآت السياحية والترفيهية ، إلى جانب منشآت الموانئ ، ومن المؤكد أن استقرار الأوضاع في إيران سياسيا واقتصاديا يعد متطلبا أساسيا للحفاظ على تلك الاستثمارات ونموها .

لقد تبنت سياسة الرئيس الفرنسي (ساركوزي) منهجا مختلفا عن سياسة سلفه (شيراك) الذي كان يفضل العقوبات في إطار الأمم المتحدة ، حيث دعا وزير خارجيته (كوشنير) إلى تشديد العقوبات على طهران وإخراجها من إطار الأمم المتحدة ، وأن الملف الإيراني بتفاصيله وتعقيداته يشكل الملف الأسخن عالمياً لأن انعكاساته هي الأخطر على الإطلاق ، ودعا العالم للاستعداد للحرب ، ورغم كل عمليات التلطيف التي تبعته إلا أن هذا التصريح المراد منه توجيه رسالة إلى إيران والعالم تعبر عن موقف فرنسا الجديد في هذا الموضوع وهذا ما أكده رئيس الوزراء الفرنسي (فرانسوا فيون) حينما اعتبر أن وزير خارجيته كان على صواب وأن " التوتر على أشده مع إيران" وكان (ساركوزي) قبل ذلك بقليل في بيانه إلى السفراء الفرنسيين في آب 2007 قد أكد أن الأزمة النووية الإيرانية تضع أمام العالم بديلاً كارثياً ، وأضاف " قنبلة إيرانية أم قصف إيران بالقنابل" ؟ ، إن (سركوزي) أشار لما اعتبره "أوهام" أوباما بإمكان عقد اتفاق مع النظام الإيراني ، والاستخفاف بامتلاك إيران للقنبلة النووية ، كما أن وزير الخارجية الفرنسية (كوشنر) ، وفي مقابلة له يوم 23/11/2008 لقناتين تلفزيونيتين فرنسيتين ، حث على الحذر في التعامل مع إيران ، وكرر أن القوى الكبرى عرضت مرتين على إيران مجموعة من الحوافز لإقناعها بالتخلي عن التخصيب ، ولكن دون جدوى ، وقال (كوشنر) " إن مبعث قلقه هو أن المباحثات المباشرة بين واشنطن وطهران تلحق الضرر بوحدة القوى الكبرى الخمس ، دائمة العضوية في مجلس الأمن ، التي قدمت مع ألمانيا العروض لإيران ، وفرضت أيضا عقوبات عليها ، أضاف الوزير الفرنسي: " لابد أن نتحرر من أي شكل للحوار يلحق الضرر، ليس فقط بوحدة الغرب ، ولكن أيضا بوحدة الدول دائمة العضوية زائدا ألمانيا"(26).

5. **موقف المملكة المتحدة :**

دخلت بريطانيا مع ألمانيا وفرنسا في مفاوضات مباشرة مع إيران عام 2003 نيابة عن المجتمع الدولي، بهدف الوصول إلى حل سلمي لأزمة الملف النووي الإيراني (27)، وذلك على أساس الاعتراف بحق إيران في تخصيب اليورانيوم مقابل تقديم هذه الأخيرة ضمانات للمجتمع الدولي بأنها ليست بصدد الاستفادة من التقنية النووية لأهداف غير سلمية ، وسياق الوقائع يضعنا أمام حقيقة أن بريطانيا تحاول إتباع سياسة أقل تصعيداً وأقرب إلى التوازن في تعاملها مع ملف إيران النووي في كل مرة تجد فيها فرصة لتفلت من الضغوط الأميركية الهادفة دوماً إلى التحكم بوجهة الرؤية الأوروبية لإيران .

من الواضح أن الموقف البريطاني إزاء الأزمة النووية الإيرانية محكوم بالتردد بين المصالح البريطانية التي تدفع في اتجاه الحوار والتفاهم مع طهران ، والضغوط الأميركية الرامية إلى التصعيد والتأزم... لكن ، مهما يكن ، يبدو إن البريطانيين لن يستطيعوا تجاهل الإجابة الشفافة عن سؤال: ماذا ستخسر أوروبا إذا امتلكت إيران دورة الوقود النووي... وماذا ستربح أوروبا إن فرضت عقوبات على إيران ؟ وخاصة إن بريطانيا تعلم بأن طهران لا تشكل خصماً جدياً لها ، وبأن ثمة إمكانية لإقامة علاقات مستقرة ومتوازية بينهما ، بخلاف ما هي عليه العلاقات الأميركية ـ الإيرانية القائمة على خصومة وعداوة حقيقية منذ اليوم الأول لانتصار الثورة الإيرانية .

رغم ذلك نجد أن الموقف البريطاني داعم ومؤيد للموقف الأمريكي الذي ينادي بالوقف الكامل لتخصيب اليورانيوم ووقف جهود إيران على صعيد إنتاج الوقود النووي ، كما تتبنى بريطانيا الموقف الأمريكي القائم على التعامل مع الملف النووي الإيراني ضمن ملفات أخرى مثل موقف إيران من عملية السلام في الشرق الأوسط والإرهاب كحزمة واحدة لا تنفصل تحت عنوان كبير هو " الملف النووي الإيراني " ومما لا شك فيه أن التعامل مع تلك الملفات دفعة واحدة وربطها ببعضها يسهل خلط الأوراق ويزيد من الضغوط على إيران من كافة الاتجاهات ، كما شرعت بريطانيا في إجراء اتصالات مع الجماعات الإيرانية المعارضة وتقديمها على أنها جماعات سياسية للضغط على إيران ، وفي ذات الوقت فإنّ بريطانيا لا تفضل التعاطي مع ملف إيران النووي عسكريا لأنها ترى إن الحل العسكري ستكون عواقبه وخيمة ، وهي حتى وإن كانت متوافقة مع الرأي الأمريكي إلاّ أنها ما زالت تفضّل الخيار السياسي .

وقال وزير الخارجية البريطاني (جاك سترو) في 10/2/2005 : لا نعرف بشكل مؤكد أن إيران تنوي إنتاج أسلحة نووية ، لا أحد يعرف الحقيقة غير إيران ، الإيرانيون لا يقرّون بذلك كل ما يقولونه هو : أن أهداف البرامج الإيرانية هي أهداف مدنية وسلمية ، لكن لا يمكن حصول مفاوضات حالية أو وجود قلق من وكالة الطاقة الذرية لولا أن هناك كثير من الأسئلة التي لم نعثر على أجوبة لها حول طبيعة البرنامج ، هذا ما نريد أن نوضحه مرة وإلى الأبد ، سأكون سعيداً للغاية إذا ما أظهرت النتيجة أن إيران لا تعمل على تطوير برنامج نووي لإنتاج الأسلحة ، عندها فقط ستعود إيران إلى موقعها ضمن المجتمع الدولي (28).

وفيما يبدو أنه تغيّر كبير في إستراتيجية بريطانيا تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني ، اعترف رئيس الوزراء البريطاني (جوردون براون) في 17آذار 2009 بأن لإيران الحق في الحصول على الطاقة النووية ، داعيا إلى وضع نظام دولي جديد لمساعدة الدول غير النووية في الحصول على مصادر طاقة جديدة ، وأضاف " دعوني أكون واضحاً دون مجال للالتباس ، لإيران ذات الحق المطلق لبرنامج نووي مدني كسائر الدول الأخرى، بريطانيا والمجتمع الدولي يقفان على أهبة الاستعداد لمساعدة إيران في تحقيق ذلك" ، وفي محاولة لتفسير هذا التغير المفاجئ في المواقف ، أشار (براون) إلى أن ما أثار القلق من نوايا إيران هو سعيها لحجب أنشطة نووية ، ورفضها التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والسخرية من قرارات مجلس الأمن الدولي ، ما قاد الأسرة الدولية للنظر إليها على أنها "تهديد خطير" في إطار انتشار القدرات النووية ، وانتهى إلى التأكيد على أن لإيران الحق في امتلاك الطاقة النووية ولكن بشرط أن تكون سلمية ، مشيرا إلى أنه لم يعد أمامها سوى خيار واحد " إما الاستمرار في ذات منهجها الراهن القائم على الغموض بشأن نواياها النووية ومواجهة المزيد من العقوبات الصارمة ، أو التحول نحو برنامج طاقة نووية سلمية بإشراف الأمم المتحدة ، مما سيعود بفائدة أكبر على الشعب الإيراني"(29) . ويبدو أن التصريحات السابقة تعتبر تغيرا جوهريا في الموقف البريطاني الذي كان يحرم على إيران امتلاك الطاقة النووية ، خشية تحولها لبرنامج سري للأسلحة النووية.

المبحث الثالث : آلية تعامل مجلس الأمن مع الأزمة والقرارات التي اتخذها .

رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكنها لم تستطع إقناع إيران بالتخلي عن نشاطاتها النووية المثيرة للقلق الدولي ، كما إنها لم تستطع التحقق من سلمية البرنامج النووي الإيراني ، لذلك

قررت الوكالة إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وذلك بتاريخ 8 آذار 2006 وفقا للمادة 3 (ب) من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تمنحها صلاحية إحالة أية قضية يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين إلى مجلس الأمن للنظر فيها ، ومنذ إحالة هذا الملف إلى مجلس الأمن لحين إكمال هذا البحث اصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا واحدا وخمسة قرارات سنبينها في السطور القادمة .

المطلب الأول : البيان الرئاسي / 2006

بعد ثلاثة أسابيع من المفاوضات المكثفة بين أعضائه ، تبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع بيانا رئاسيا في 29 آذار 2006 دعا فيه إيران إلى استئناف تعليق جميع النشاطات المتعلقة بتخصيب اليورانيوم في غضون 30 يوما ، وتم إصدار البيان بعد توصل الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلى اتفاق على نص البيان في وقت سابق لتنتهي بذلك ثلاثة أسابيع من المساومات حول مضامينه .

وفى البيان الذي رعته) ترويكا) الاتحاد الأوربي ، بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، أشار المجلس "وبقلق عميق" إلى إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية "غير قادرة على التوصل إلى نتيجة تفيد بعدم وجود مواد ونشاطات نووية سرية في إيران."

ودعا المجلس إيران إلى اتخاذ الخطوات المطلوبة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لبناء الثقة في الغرض السلمي لبرنامجها النووي وتسوية المسائل العالقة.
وأكد البيان على "الأهمية الخاصة لاستئناف التعليق الكامل والدائم لجميع النشاطات المتعلقة باليورانيوم وإعادة المعالجة ، بما فيها البحث والتطوير ، وبالشكل الذي يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق منه."
وطالب المجلس مدير عام الوكالة (محمد البرادعى) بتقديم تقرير جديد خلال 30 يوما إلى مجلس حكام الوكالة ومجلس الأمن حول مدى التزام إيران بمطالب الوكالة ، بما في ذلك تعليق نشاطات التخصيب(30) .

والواضح إن البيان يؤيد الجهود الدبلوماسية لتسوية الملف النووي الإيراني ، و يوجه رسالة قوية لدعم سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من اجل مواصلة القيام بـ "دور مركزي في التحقق من جميع الأدلة بشأن هدف وطبيعة البرنامج النووي الإيراني ."

كما إن المصادقة الجماعية على البيان تشكل رسالة قوية إلى إيران بأنه يتوجب عليها الانصياع لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لكن رغم ذلك حرص أعضاء مجلس الأمن على صياغة البيان بحيث يتجنبوا الربط بين برنامج إيران النووي وتهديد الأمن والسلم الدوليين ، في محاولة لعدم التصعيد وإبقاء باب الحوار مع إيران مفتوحا .

تجدر الإشارة إلى إن إصدار بيان رئاسي يحتاج إجماعا بين الأعضاء الخمسة عشر لمجلس الأمن ، بينما يتطلب القرار موافقة 9 أعضاء على الأقل دون استخدام حق النقض (فيتو) من قبل اى من الدول الخمس الدائمة العضوية ، كما إن البيان الرئاسي لا يحمل صفة الإلزام بينما القرار الصادر من مجلس الأمن يكون ملزما لجميع الدول .

المطلب الثاني : قرارات مجلس الأمن .

أولا : القرار 1696 /2006

أصدر مجلس الأمن في 31 تموز 2006 القرار 1696 بموافقة 14 دولة ومعارضة دولة واحدة وهي قطر ، وقد ضمّن مجلس الأمن هذا القرار جملة أمور منها (31):-

- الإشارة إلى البيان الرئاسي الصادر بتاريخ 29 آذار 2006 .

- تأكيد الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

- التمسك بحق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

- يعبر القرار عن القلق الدولي من البرنامج النووي الإيراني خصوصا إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ورغم الجهود التي بذلتها على مدى أكثر من ثلاث سنوات ، لم تستطع إثبات سلمية البرنامج النووي الإيراني .

- مطالبة غيران بتعليق أنشطتها النووية المتصلة بالتخصيب وبإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يضمن التوصل إلى حل دبلوماسي لهذه المشكلة عن طريق التفاوض .

- مطالبة جميع الدول بالتزام اليقظة ومنع نقل أي مواد أو تكنولوجيا قد تساهم في أنشطة إيران النووية والتي يمكن أن تسخّر لأغراض غير سلمية .

- يمهل القرار إيران 30 يوما لتعليق أنشطتها النووية بشكل تام ، وفي حالة عدم امتثال إيران لهذا القرار سوف يقوم مجلس الأمن باتخاذ التدابير الملائمة وفق قرارات لاحقة .

لقد صدر قرار مجلس الأمن رقم 1696 بموجب المادة 40 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مما يجعله ذات طبيعة إلزامية ، و لا شك إن الإدارة الأميركية التي كان في مقدورها انتظار الرد الإيراني المحدد في 22 آب على سلة الحوافز الغربية التي نقلها المفاوض الأوروبي (خافيير سولانا) إلى طهران ، أرادت توجيه رسالة شديدة اللهجة إلى إيران مفادها إن لا شيء يمنعها من مواصلة الضغوط على طهران في الملف النووي .

لقد تقدمت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ومعها ألمانيا في حزيران 2006 بمجموعة حوافز لإيران ، تضمنت عرض إمدادها بمفاعلات نووية تعمل بالماء الخفيف وحوافز تجارية متعددة ، علاوة على الاستعداد لبحث إشراك إيران في أي ترتيبات أمنية إقليمية ، وطلب إليها الرد على هذا العرض في أقرب فرصة في حين طلبت طهران إمهالها حتى الثاني والعشرين من آب لتقديم هذا الرد ، وهو ما تزامن مع صدور قرار مجلس الأمن رقم 1696 ، ويبدو أن رد إيران الرسمي على جملة تلك الحوافز والمزايا قد جاء ليكشف عن استمرار رفضها قبول أي شروط مسبقة لوقف برنامجها النووي، وبالتالي فإن ذلك قد يعطي مؤشرًا على عدم التزامها بقرار مجلس الأمن رقم 1696 الداعي إلى تجميد أنشطة تخصيب اليورانيوم بحلول 31 آب 2006 . وقد رفضت إيران هذا القرار إذ أعلن الرئيس الإيراني (محمود احمدي نجاد) في الأول من آب 2006 إن بلاده لن تتخلى عن التكنولوجيا النووية حتى "بالتهديد والقوة"، وقال الرئيس الإيراني إن "الشعب الإيراني اتخذ قراره و

بات يتحكم بالتكنولوجيا النووية السلمية ويرى إن إنتاج الوقود النووي من حقه ، ولا يمكن التوجه إلى الشعب الإيراني باستخدام لغة التهديد والوعيد .

والجدير بالذكر إن قرار مجلس الأمن رقم 1696 حول الملف النووي الإيراني لا يتضمن أية آلية تلقائية لفرض عقوبات على إيران مما يعطي انطباعا بان مجلس الأمن حاول إعطاء فرصة للحل الدبلوماسي من خلال قرار متوازن يبقي الباب مفتوحا أمام المفاوضات ، وعدم اتخاذ خطوات تصعيديه .

ثانيا : القرار 1737 / 2006

أصدر مجلس الأمن بالإجماع في 23 كانون الأول 2006 قرارا حمل الرقم 1737 يفرض عقوبات على ايران في مسعى لحملها على وقف عمليات تخصيب اليورانيوم، و قرر المجلس إن على إيران "تعليق كافة نشاطاتها النووية الحساسة في مجال الانتشار النووي"، بطريقة يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق منها ، كما قرر إن على كافة الدول "أن تمنع تسليم إيران أو بيعها أو تحويل إليها مباشرة أو بصورة غير مباشرة أي معدات أو تجهيزات أو تكنولوجيا يمكن أن تسهم" في نشاطات إيران في المجالين النووي والبالستي الحساسين ، ويحدد القرار هذه الأنشطة حصرا بـ"تخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة ، والمشاريع المرتبطة بالمحركات العاملة بالمياه الثقيلة وتطوير صواريخ معدة لحمل رؤوس نووية". وفي هذا القرار الصادر بعد شهرين من المفاوضات الحثيثة بين الدول الغربية من جهة وروسيا والصين من جهة ثانية ، يحظر المجلس أيضا إمداد إيران بأية "مساعدة أو تدريب تقني أو دعم مالي أو استثمار أو خدمات مالية أو أي تحويل لموارد أو خدمات" مرتبطة بهذه البرامج.

كما يفرض تجميد الموجودات والأصول المالية في الخارج الخاصة بـ12 مواطنا إيرانيا و11 كيانا على علاقة مباشرة بالبرامج النووية والبالستية الإيرانية، وترد أسماؤهم في ملحق للقرار، ويطلب القرار من الدول أن "تلتزم الحيطة" بشان دخول أو مرور أشخا ص يعتبرون مساهمين في البرامج النووية الحساسة بأراضيها، وان تقوم بإبلاغ لجنة مختصة تابعة لمجلس الأمن بدخول أو مرور الأشخاص الـ12 المذكورين في أراضيها.

ويطلب مجلس الأمن من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد ألبرادعي أن يرفع إليه تقريرا في الأيام الستين المقبلة لمعرفة ما إذا كانت إيران قد التزمت بالقرار، وعلى ضوء هذا التقرير، يعلن المجلس استعداده لإعادة النظر في هذه الإجراءات، أكان لجهة تعليقها أو إلغائها أو تعزيزها، وفقا لامتثال إيران أو عدم امتثالها لطلب وقف أنشطة التخصيب ولقرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويشير المجلس إلى إن هذا القرار يندرج في إطار المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على عقوبات لا تستدعي اللجوء إلى القوة المسلحة.

ويطلب مجلس الأمن من مدير الوكالة الذرية أن يرفع إليه تقريرا خلال ستين يوما للتأكد من التزام إيران بالقرار الدولي(32).

إن صيغة القرار تبدو كأنها بالفعل تفرض عقوبات شديدة التأثير على إيران، فهي تمنع بيع أو تسليم أو تحويل أي معدات أو تجهيزات أو تكنولوجيات يمكن أن تسهم في عمليات تطوير البرامج النووية أو الصاروخية، بشكل مباشر أو غير مباشر إلى إيران، لكن كان واضحا من اللحظة الأولى ، ما يلي:

1 . لا يتعلق الأمر بعقوبات تتجاوز نطاق "البرنامج النووي" على غرار ما تعرضت له دول أخرى كالعراق وليبيا والسودان في فترات سابقة ، فيما يتعلق بأمور تتصل بالتبادل التجاري أو الحظر الجوي أو العلاقات الدبلوماسية ، فهو في الواقع "حظر نووي" وليس حصارا سياسيا.

2 . استند القرار على المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، التي ترتبط بعقوبات لا تستدعي اللجوء إلى القوة المسلحة ، ومن ثم تم تجاوز مشكلة التطبيق العنيف للقرار على نحو يؤدي إلى تصعيد حقيقي باتجاه "الحل العسكري"، بل كان التوجه العام هو أن القرار لا يعني وقف المفاوضات .

وقد رفضت إيران هذا القرار فورا حيث كان التعليق الأول للرئيس الإيراني (أحمدي نجاد) على القرار هو أنه قرار "بلا قيمة"، وأنه ليس أكثر من "قطعة من الورق". وكان رد طهران على القرار عنيفا، عبر إعلان رسمي بأنه سيتم تركيب 3000 جهاز طرد مركزي جديد في منشأة ناتانز، وتوصية من مجلس الشورى بمراجعة . التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

ثالثا : القرار 1747 / 2007

أقر مجلس الأمن الدولي بإجماع الأصوات في 24 آذار 2007 القرار 1747 والذي نص على زيادة العقوبات المفروضة على إيران بموجب القرار 1737، لرفضها وقف نشاطاتها الخاصة بتخصيب اليورانيوم جاعلا طهران تتعرض لعزلة متزايدة نتيجة لتحديها المجتمع الدولي . وتشمل العقوبات التي نصّ عليها القرار 1747 حظرا تاما على تصدير كل أنوع الأسلحة من إيران ، وحث القرار الدول على "ممارسة اليقظة والانضباط" في تزويد إيران أو بيعها أي دبابات حربية وعربات قتالية مدرعة أو أنظمة مدفعية من العيار الثقيل أو طائرات حربية أو طائرات هليكوبتر هجومية أو سفن حربية أو صواريخ أو أنظمة صواريخ أو نقلها إلى إيران ، ويضيف القرار أسماء أشخاص وهيئات لها علاقة بالبرامج العسكرية أو النووية الإيرانية إلى قائمة الأشخاص والهيئات الذين سيتم تجميد أرصدتهم ومنعهم من السفر بموجب العقوبات السابقة . وأوصى مجلس الأمن أيضا بأن تعمل الحكومات والمؤسسات المالية على تجنب تزويد الحكومة الإيرانية بمساعدات مالية أو منح وقروض تسهيلية باستثناء تلك التي تمنح للأغراض الإنسانية والتنموية ، وقال مجلس الأمن في قراره إنه سيجري تعليق العقوبات إذا التزمت إيران بالقرار، أما إذا لم تلتزم خلال فترة 60 يوما فإنه "سيتبنى مزيدا من التدابير الملائمة" . ويتضمن أحد ملاحق القرار قائمة بأسماء 15 شخصا و13 هيئة لها علاقة بالنشاطات النووية أو الصاروخية بما في ذلك الحرس الجمهوري الإيراني وبنك (سيباه) رابع أكبر المصارف الإيرانية ، وسيدرج الجميع في قائمة العقوبات ، وتضم قائمة الأشخاص (أمير رحيمي) رئيس مركز إصفهان للبحث والإنتاج النووي ، و(سيد جابر صفدري) مدير منشآت ناتانز للتخصيب ، و(أحمد دراخانده) رئيس بنك سيباه ، والجنرال (مرتضى رضائي) نائب قائد الحرس الجمهوري ، ووكيل أميرال (علي أكبر أحمديان) رئيس هيئة الرؤساء المشتركة للحرس الجمهوري (33). وبدون شك ، يمثل القرار1747 انتصارا دبلوماسيا للولايات المتحدة الأمريكية التي بذلت جهودا حثيثة من أجل تكوين إجماع دولي ضد إيران تستطيع من خلاله إجبار الأخيرة على الرضوخ للمطالب الدولية بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم ، خاصة إن القرار 1747يفرض عقوبات أكثر صرامة من العقوبات التي فرضها القرار1737.

لكن الملاحظ في هذا السياق، أن معظم هذه القيود التي فرضها القرار اختيارية ، أي أن الدول غير مجبرة على تطبيقها في تعاملها مع إيران ، بما يعني أنه إذا كانت الولايات المتحدة قد نجحت في تكوين حشد دولي ضد إيران ، من خلال استصدار قرارين دوليين بفرض عقوبات على إيران في أقل من 3 أشهر، فإن هذا الإجماع ما زال عند حدوده الدنيا ، أي لم يصل بعد إلى درجة الاتفاق الكامل بين الدول الخمس الكبرى على ضرورة فرض عزلة دولية وعقوبات صارمة على إيران لوقف عمليات تخصيب اليورانيوم .

رابعا : القرار 1803 / 2008

في 3 آذار 2008 اصدر مجلس الأمن القرار رقم 1803 بموافقة 14 عضوا من دون اعتراض أي عضو، بينما امتنع عضو واحد هو اندونيسيا عن التصويت ، وينص القرار 1803 على توسيع نطاق العقوبات السابقة على إيران مثل حظر السفر، وتجميد الأصول ، والمراقبة المالية (خاصة معاملات مصرف "مللي" ومصرف "سيدرات") ، وإخضاع البضائع الإيرانية لتفتيش أدق ، ومنع بيع سلع إلى إيران يمكن استخدامها في المجالين العسكري والمدني ، ويدعو القرار الوكالة الذرية إلى رفع تقرير في غضون 90 يوما حول ما إذا كانت إيران علقت جميع أنشطتها النووية ، قبل أن يقرر مجلس الأمن التحرك مجددا4)3).

لكن بنود القرار 1803 الذي اتفقت عليه الدول الكبرى ، توضح أن واشنطن أخفقت في مساعيها باستصدار عقوبات مشددة ضد إيران ، بل هو بمثابة "عقوبات مخففة" وصيغة معتدلة نتيجة لانقسام الموقف الدولي ، فروسيا والصين ترفضان فرض عقوبات مشددة وتطالبان باستمرار الحوار مع إيران عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على قاعدة أن العقوبات غير ضرورية طالما تستمر طهران في تعاونها وطالما لا يوجد دليل قاطع حتى الآن على قيامها بالتخصيب للأغراض العسكرية .

وعلى خلاف العقوبات السابقة المتمثلة في قراري مجلس الأمن 1737 في كانون الأول 2006 و1747 في آذار 2007 واللذين يخضعان للفصل السابع من الميثاق والمادة 41 ويشملان فرض عقوبات على تصدير الأسلحة لإيران وعقوبات اقتصادية ضد 28 هيئة ومنظمة وأفراد وبنك (صباح) واتسمت بالتشدد ، فإن القرار الجديد لم يأخذ الطابع الإلزامي ، بل هو أشبه بتوعية الدول في تعاملها مع إيران وأن تكون يقظة حتى لا تستخدم هذه العلاقات لنقل مواد محظورة تستخدم في المجال النووي ، كما يتضمن القرار لأول مرة تقييد ضمانات الائتمان للصادرات ، ويشمل تسمية بنكي (ملي) و(صادرات) دون أن يخضعهما للعقوبات مثل بنك (صباح) ، ولذلك فهو توسيع للعقوبات وليس عقوبات جديدة ، بل ويطرح القرار إمكانية محادثات مباشرة مع طهران بمشاركة الولايات المتحدة ، وبذلك فإن صيغة القرار المعتدل ، قد حققت لروسيا أهدافها ، فهي لا تريد أن تخسر علاقتها الاقتصادية والنووية مع طهران التي زودتها بكامل الوقود النووي لمفاعل (بوشهر) ، وفي ذات الوقت لا تريد الظهور أمام المجتمع الدولي وكأنها الحامية للنشاط النووي الإيراني وكذلك عدم الدخول في صدام مع واشنطن .

خامسا : القرار 1835 / 2008

نجح مجلس الأمن في27 أيلول 2008 في تبني القرار 1835 ضد إيران ، القرار الذي يأتي بعد أكثر من 90 يوما مُنحت للوكالة الدولية لإعادة تقييم مدى التزام إيران بالقرار 1803 ، والقرار 1835 يعيد التأكيد على ما صدر في القرارات السابقة 1696 و1737 و 1747 و 1803 من ضرورة وقف إيران تخصيب اليورانيوم وإبداء قدر أعلى من الشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي ، ويؤكد التزامه بحل سريع لمشكلة الملف النووي الإيراني عن طريق المفاوضات(35).

ورغم إن القرار 1835 لم يأت بجديد فأنه يمكن الإشارة إلى بعض القضايا التي يمكن أن تساعد في معرفة مدى أهمية وتأثير القرار على تطور مراحل أزمة الملف النووي الإيراني :

أولا : القرار يصدر في ظل وجود أزمة هي الأشد بين واشنطن وروسيا منذ عام 2002 ، هو العام الذي ظهرت فيه أزمة الملف النووي الإيراني ، ولعل الأزمة بين البلدين لم تخل من حرب كلامية لم تخل من عنف الكلمات والاتهامات تبدو جدير بالتوقف عندها لأنها لا تتعلق بتعاون البلدين فيما يتعلق بمنطقة واحدة هي أواسط آسيا بل بمناطق أخرى كالشرق الأوسط، وتذهب إلى ابعد من ذلك حين نلاحظ المناكفة الروسية لواشنطن بالتعاون مع دول مثل فنزويلا التي تعيش علاقاتها أزمة متواصلة مع واشنطن .

ثانيا : القرار 1835 إنما يبدو مهما إذا ما أخذ في سياق إدامة التصعيد الدولي حول الملف النووي الإيراني، هذا التصعيد الذي ربما ترى فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها خطوة مهمة وأساسية لمواجهة وللحد من طموحات إيران النووية ، فإبقاء ذلك التصعيد - حول عدم مشروعية ما تقوم فيه إيران ، واستخدام الوكالة الدولية من خلال الاستناد إلى تقاريرها الدورية التي أصبحت الوكالة لا ترى بدا من القيام بها بموجب قرارات مجلس الأمن - مهم لبقاء حالة الاتهام والريبة قائمة ضد إيران ، وهو على ما يبدو ما فضلته واشنطن عند مناقشة القرار 1835، فالخيارات كانت محدودة فإما المغادرة دون قرار، وهذا بالنسبة إلى واشنطن وحلفائها سيرسل رسالة إلى طهران حول وجود أزمة في التحالف ضدها وهو الأمر الذي سيجعلها أكثر إصرارا على تحدي القرارات الدولية ، أو التوافق على قرار بالحد الأدنى يبقي حالة اللا مشروعية لبرنامجها النووي قائمة وهو مسألة مهمة لواشنطن بالنظر إلى ما تعيشه من قلق من سياسات إيران ودورها في ملفات شرق أوسطية أخرى .

ولا بد من الإشارة إلى إن إيران رفضت التعامل مع جميع القرارات التي صدرت من مجلس الأمن واستمرت في برنامجها النووي غير مبالية بالضغوط الدولية عليها

الخاتمة

من خلال كل ما تقدم في هذا البحث ، يمكن تقديم أهم الاستنتاجات والتوصيات الآتية :

أولا : الاستنتاجات :-

1. يبدو انه ليس ثمّة مخرج سهل للمعضلة النووية الإيرانية ، ورغم اعتراف معظم الدول في حدود معينة بحق إيران في تطوير الطاقة النووية السلمية في إطار معاهدة منع الانتشار النووي , لكنّ هذه الدول لديها مخاوف و هواجس من إمكانية قيام إيران فور تحقيقها القدرة على تخصيب اليورانيوم بإنتاج أسلحة نووية خاصّة .

2. وبينما حرصت إيران طيلة مراحل الأزمة على نفي وجود مكون سري في برنامجها النووي ، وعلى التزامها الكامل بمعاهدة منع الانتشار النووي ، وعلى أن أنشطتها تندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، فإن الولايات المتحدة والعديد من القوى الغربية اعتبرت في المقابل أن هذه التطورات تمثل دليلا على وجود أنشطة سرية تجري في إطار البرنامج النووي الإيراني ، وأعطت هذه الاكتشافات قوة دفع إضافية للشكوك التي تثيرها الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى بشأن قيام إيران بإخفاء بعض مكونات برنامجها النووية ، وإبقائها بعيدة عن الرقابة الدولية ، وهو سلوك كان التفسير الوحيد له من جانب هذه الأطراف يتمثل في أن إيران تسعى إلى امتلاك القدرة على صنع السلاح النووي .

3. وقد جرت مفاوضات إيرانية – أوروبية منذ كانون الثاني 2005 للوصول إلى مخرج للازمة ، إلا أن هذه المفاوضات عانت من إشكاليتين رئيسيتين ، سواء من جانب إيران أو من جانب الاتحاد الأوروبي ، فعلى الرغم من أن إيران وافقت على وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم بموجب اتفاق باريس ، إلا أنها أعلنت لاحقا أن وقف التخصيب هو مجرد وقف مؤقت ، وأصرت على الاحتفاظ لنفسها بالحق الكامل في مواصلة أنشطة تخصيب اليورانيوم ، وأعلنت استعدادها فقط لوقف بعض الأنواع من عمليات التخصيب ، مثل تخصيب غاز اليورانيوم ،

علاوة على استعدادها لتقديم أي ضمانات للتأكد من أن الوقود النووي الناجم عن عمليات التخصيب لن يستخدم في أي أنشطة عسكرية ، وهو ما رفضته الدول الأوروبية الثلاث ، كما تباطأ الأوربيون من ناحيتهم في تقديم مقترحات تفصيلية بشأن تنفيذ اتفاق باريس.

4. لقد أخفقت الدبلوماسية الأوروبية والضغوط الأمريكية والعروض الروسية حتى الآن في إقناع إيران بالتخلي عن برنامجها النووي المثير للشكوك , ومجلس الأمن من جهته لا يبدو مستعدا كفاية لاتخاذ عقوبات قاسية ضدّ إيران من شأنها أن تثنيها عن طموحها النووي رغم القرارات التي أصدرها والتي فرضت عقوبات محدودة على إيران ثبت عدم فاعليتها في إجبار إيران عن التخلي عن مشروعها النووي , بالإضافة إلى أنّ خيار الهجمات الوقائية الذي يمكن أن يلجأ إليه مجلس الأمن خيار خطير غير مضمون النتائج .

5. وعليه هناك خياران لإنهاء الأزمة ، الأول : يتمثّل بخيار "اللاتخصيب نهائيا": ولكي تقبل إيران بالتخلي عن حقّها في تخصيب اليورانيوم يجب أن يتم تزويدها باليورانيوم المخصّب عبر مصدر دائم و مضمون و هنا يأتي دور المقترح الروسي ، و يبدو إن طهران لا ترفض هكذا حل لكن بشرط أن لا يكون هذا الطرح تقييدا لها على المدى الطويل . أما إذا ثبت إن هذا الخيار لا يمكن التوصل إلى اتّفاق بشأنه ، فانّ الخيار الدبلوماسي الواقعي الوحيد هو خيار "تخصيب محدود و مقيّد" ، و ضمن هذا العرض يوافق المجتمع الدولي بشكل عام و الغرب بشكل خاص على حق إيران بالطاقة النووية السلمية وحتى بتخصيب اليورانيوم داخليا لكن شرط أن يكون هذا التخصيب مقيّدا و محدودا ، و في المقابل يجب على إيران أن توافق على قبول نظام تفتيش داخلي صارم و مفاجئ لمنشآتها النووية .

ثانيا : التوصيات :-

1. ضرورة العمل على إيجاد حل دبلوماسي وسلمي لازمة البرنامج النووي الإيراني ، والابتعاد عن الحل العسكري الذي سيؤدي في حالة الإقدام عليه إلى نتائج خطيرة على منطقة الخليج والشرق الأوسط .
2. يتوجب على طرفي الأزمة الرئيسيين إيران والولايات المتحدة الدخول في مفاوضات مباشرة بتأييد ودعم من مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومساندة الدول الكبرى ، والابتعاد عن لغة التهديد والتصعيد لأنها تزيد من التوتر والتصلب في المواقف .
3. يجب أن تتعامل الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع البرامج النووية لجميع الدول معاملة واحدة غير انتقائية وبمهنية وحيادية ، كما يجب عليها عدم الرضوخ لضغوط الدول الكبرى عند إصدار قراراتها وذلك لإضفاء المصداقية على أعمالها واحترام الدول لقراراتها .
4. إن على إيران إخضاع برنامجها النووي لمزيد من الشفافية ، والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء عمليات التفتيش بحرية تامة دون قيود وعراقيل ، وذلك لتبديد الشكوك التي تراود الدول الغربية حول سلمية البرنامج النووي الإيراني .
5. إن مجلس الأمن مسئول عن احتواء الأزمة وضمان عدم تهديدها للسلم الدولي ، لذلك عليه أن يعمل وفقا لصلاحياته ووسائل مواجهة الأزمات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ونظامه الداخلي ، ويجب أن يصدر المجلس القرارات التي ترعى مصالح المجتمع الدولي لا مصالح الدول الكبرى .

الهوامش

(1) شانون.ن.كايل ،الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها ، كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي 2004 ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 846 .
(2) موقع هيئة الإذاعة البريطانية على الانترنت www.bbc.arabic.com
(3) المصدر نفسه .

(4) شانون.ن.كايل ، الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها ،مصدر سابق ، ص846.
(5) "Iran pursues plans for heavy water reactor" Jan's Intelligence Review .vol 15 .n5. (December2003)12.
(6) شانون.ن.كايل ،الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها، مصدر سابق ، ص 850.
(7) المصدر نفسه ، ص851 .
(8) انظر قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 26 تشرين الثاني 2003 ، رقم الوثيقة Gov/2003/81 .
(9) شانون.ن.كايل ،الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها ، كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، الكتاب السنوي 2005 ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 793-795 .
(10) المصدر نفسه ، ص800-801 .
(11) انظر قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية رقم GOV/2004/90 في 29/11/2004 .
(12) شانون.ن.كايل ،الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها ، كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، الكتاب السنوي 2006 ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص914 .
(13) المصدر نفسه ، ص1194 .
(14) المصدر نفسه ، ص922 .
(15) المصدر نفسه ، ص925 .
(16) المصدر نفسه ، ص1011 .
(17) عن موقع راديو دويتشه فيلا الألماني على الانترنت : WWW.Drop-Down Zwei
(18) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي 2006 ، مصدر سابق، ص722-723 .
(19) انظر صحيفة الخليج الإماراتية بتاريخ 3/4/2005 .
(20) د. احمد إبراهيم مسعود ، الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 145، كانون الثاني ، القاهرة ، 2007 ، ص47 .
(21) موقع هيئة الإذاعة البريطانية على الانترنت : www.bbc.arabic.com
(22) علي حسين باكير ، حسابات الصين في الملف النووي الإيراني ، مقالة منشورة على موقع مجلة العصر على الانترنت : www.alasr.net
(23) حسن حردان ، ملف إيران النووي ودوافع الموقف الروسي – الصيني ، بحث منشور في 8 آيار 2006 على موقع شبكة فولتير على الانترنت :www.voltairenet.org
(24) السنوسي البيسكري ، ماهي دوافع الموقف الفرنسي من إيران ، مقالة منشورة في جريدة القدس العربي بتاريخ 13/2/2006 .
(25) جريدة الشرق الأوسط ، العدد 9713 في 2 تموز 2005 .
(26) وكالات الأنباء العالمية .
(27) للمزيد عن الموقف الأوربي ، انظر ، اليسون .ج.ك بيلز ، الأوربيون يكافحون الانتشار النووي ، حالة اختبار إيران ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 328 ، حزيران 2006 ،ص21-36 .
(28) في لقاء تلفزيوني مع قناة العربية الفضائية في 10/2/2005 .
(29) موقع شبكة الإعلام العربية :mohee@com .
(30) أنظرالبيان الرئاسي لمجلس الأمن في 29 آذار 2006 .
(31) أنظر قرار مجلس الأمن رقم 1696 في 31 تموز 2006 .
(32) أنظر قرار مجلس الأمن رقم 1737 في 23 كانون الأول 2006 .
(33) أنظر قرار مجلس الأمن رقم 1747 في 24 آذار 2007 .
(34) أنظر قرار مجلس الأمن رقم 1803 في 3 آذار 2008 .
(35) أنظر قرار مجلس الأمن رقم 1835 في 27 أيلول 2008 .

قائمة المراجع

أولا - الكتب :

1- مجموعة مؤلفين ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي 2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
2- د. محمد علي القوزي ، العلاقات الدولية في العالم الحديث والمعاصر ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2002 .
3- د. ناظم عبد الواحد الجاسور ،تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية على قضايا الأمة العربية ، حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007 .

ثانيا – الدوريات :

1- د. احمد إبراهيم محمود ، الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 145، كانون الثاني 2007.
2- اليسون .ج.ك بيلز ، الأوربيون يكافحون الانتشار النووي ، حالة اختبار إيران ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 328 ، حزيران 2006 .
3- د. ثقل سعد العجمي ، سلمية الطاقة النووية وقواعد القانون الدولي العام (مع إشارة خاصة للازمة الإيرانية النووية الحالية) ،مجلة الحقوق ، مجلس النشر العلمي ، الكويت ، السنة 29 ، العدد 2 ، حزيران 2005 .

ثالثا- الصحف :

1- صحيفة الخليج الإماراتية بتاريخ 3/4/2005 .

2- صحيفة الشرق الأوسط ، العدد 9713 في 2 تموز 2005 .
3- صحيفة القدس العربي بتاريخ 13/2/2006 .

رابعا – قرارات دولية :

1- قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، رقم Gov/2003/81 في 26 تشرين الثاني 2003 .
2- قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية رقم GOV/2004/90 في 29/11/2004 .
3- البيان الرئاسي لمجلس الأمن في 29 آذار 2006 .
4- قرار مجلس الأمن رقم 1696 في 31 تموز 2006 .
5- قرار مجلس الأمن رقم 1737 في 23 كانون الأول 2006 .
6- قرار مجلس الأمن رقم 1747 في 24 آذار 2007 .
7- قرار مجلس الأمن رقم 1803 في 3 آذار 2008 .
8- قرار مجلس الأمن رقم 1835 في 27 أيلول 2008 .

خامسا – مواقع الكترونية :

1- موقع الأمم المتحدة على الانترنت www.un.org .
2- موقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الانترنت : www.iaea.or.at
3- موقع هيئة الإذاعة البريطانية على الانترنت www.bbc.arabic.com

4- موقع قناة الجزيرة الفضائية على الانترنت :www.aljaszeera.net
5- موقع قناة العربية الفضائية على الانترنت : www.alarabiya.com
6- موقع راديو دويتشه فيلا الألماني على الانترنت : WWW.Drop-Down Zwei
7- موقع الوكالة موقع مجلة العصر على الانترنت : www.alasr.net
8- موقع شبكة فولتير على الانترنت :www.voltairenet.org
9- موقع شبكة الإعلام العربية :mohee@com .